الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: مالية

بعنوان

آليات منح القروض الإستثمارية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

-غرداية-

من إعداد الطالب:
- عثمان لنصاري

تحت إشراف الدكتور:
- سعداوي فريد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ../2025/06

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
بادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
سعداوي فريد	أستاذ محاضرة "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقرراً
ريغي سارة	أستاذ محاضرة "ب"	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: مالية

بعنوان

آليات منح القروض الإستثمارية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

-غرداية-

من إعداد الطالب:
- عثمان لنصاري

تحت إشراف الدكتور:
سعداوي فريد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ../2025/06

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
بادي عبد المجيد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
سعداوي فريد	أستاذ محاضرة "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقرراً
ريغي سارة	أستاذ محاضرة "ب"	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

جميل ان يسعى الإنسان إلى النجاح ويحققه والاجمل ان يتذكر الاسباب فيثمنه

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم واطال في مابقي من عمرهما والى كل من ارشدني

وعلمني حرفا إلى كل زملائي وكل طالب علم ورائد معرفة الى كل من وسعتهم قلوبنا ولم تسعهم ورقتنا

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل فريد سعداوي، الذي كان له الفضل الكبير في توجيهي ودعمي طيلة مراحل إعداد هذا البحث، فقد لمست فيه روح المسؤولية وحرصه الدائم على تقديم الملاحظات البنّاءة والتصحيحات الدقيقة التي ساعدتني كثيرًا على تطوير عملي الأكاديمي. كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وخبراتهم، وكانوا دومًا مصدر إلهام وتحفيز لنا. فلكل أستاذ منكم بصمة في مساري الجامعي، وفضل لا يُنسى في تكويني العلمي والعملي. أسأل الله أن يوفقكم جميعًا ويجزيكم خير الجزاء.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الوطني تم التركيز على تحديد الشروط والإجراءات المعتمدة في منح هذا النوع من القروض، وكذا المعايير التي يعتمدها البنك في تقييم المشاريع الاستثمارية ومدى تأثيرها على قرار التمويل. كما سعت الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه البنك في هذا المجال واقتراح بعض الحلول الممكنة لتحسين كفاءة وفعالية منح القروض الاستثمارية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى جمع البيانات من خلال مقابلات مع موظفي البنك وتحليل الوثائق ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية:

آليات منح قروض إستثمارية، بنوك تجارية، بنك القرض الشعبي الوطني، تمويل بنكي، تقييم مشاريع إستثمارية.

Abstract:

This study aimed to explore the mechanisms for granting investment loans in commercial banks, through a case study of the Bank de Crédit Populaire (People's Credit Bank). The focus was on identifying the conditions and procedures adopted in granting this type of loan, as well as the criteria used by the bank to evaluate investment projects and how these affect financing decisions. The study also sought to highlight the challenges faced by the bank in this area and propose possible solutions to improve the efficiency and effectiveness of investment loan granting. The research relied on a descriptive and analytical approach, with data collected through interviews with bank employees and analysis of relevant documents.

Keywords:

Investment loan mechanisms, commercial banks, Banque Nationale de Crédit Populaire, bank financing, investment project evaluation.

الفهرس	الصفحة
إهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV- IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لآليات منح القروض الإستثمارية في البنوك	
تمهيد	06
المبحث الأول: قروض وقوانين عمليات إقتراض	07
المطلب الأول: تعريف القروض، أنواعه وأهميته	07
المطلب الثاني: شروط ومراحل منح القروض	11
المطلب الثالث: القوانين والتشريعات ودورها في ضبط عمليات الإقراض	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	16
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	16
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	18
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الوطني – غرداية–	
تمهيد	25
المبحث الأول: ماهية البنك القرض الشعبي الوطني	26
مطلب الاول: شبكة الوكالات وتوزيعها بولاية غرداية	26
المطلب الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية غرداية في دعم الاقتصاد المحلي	26
المطلب الثالث: التحديات والفرص المستقبلية لوكالات غرداية	27
المبحث الثاني: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي	30

الجزائري وكالة غرداية CPA .	
المطلب الأول: طلب القرض	18
المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية للمؤسسة طالبة القرض في بنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية	33
المطلب الثالث : المقابلة مع رئيس مصلحة القروض	45
خلاصة الفصل	49
خاتمة	52
قائمة المراجع	55
الملاحق	57

قائمة الجداول:

الجداول	الصفحة
الجدول رقم 01: التقارير المالية التقديرية – الإيرادات	34
الجدول رقم 02: 02 "RATIO DE LA SOLVABILITÉ" نسبة الملاءة	35
الجدول رقم 03: لنقطة التعادل للمشروع ومؤشرات الأمان.	36
الجدول رقم 04: القدرة على التمويل الذاتي	38
الجدول رقم 05: تحليل الميزانية	39
الجدول رقم 06: تحليل احتياجات رأس المال العامل	40
الجدول رقم 07: تحليل الخزانة الصافية	40
الجدول رقم 08: RATIO DE LA LIQUIDITE (نسبة السيولة)	42
الجدول رقم 09:جدول الاستخدامات/الموارد قبل التمويل (سنة قبل التمويل) تغيرات في احتياجات رأس المال العامل	43
الجدول رقم 10: تحليل جدول الاستخدامات/الموارد (Plan de financement)	44

قائمة الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك	29

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	التقارير المالية التقديرية – الإيرادات	57
02	نقطة التعادل ومؤشرات الأمان	58
03	القدرة على التمويل الذاتي وإعادة سداد القروض	59
04	الميزانية	59
05	إحتياجات رأس المال العامل	60
06	الخزانة الصافية ونسبة الملاءة	60
07	نسبة السيولة	61
08	تغييرات رأس المال العامل	61
09	نسبة الربحية الإقتصادية	61

مقدمة عامة

أ. **توطئة :**

يُعتبر القطاع المصرفي ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار من خلال تقديم القروض الاستثمارية. وتشكل هذه القروض أداة رئيسية لدعم الأنشطة الاقتصادية، إذ تسهم في تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تُعزز التنمية وتخلق فرص العمل.

إن آليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية تخضع لعدد من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات المستثمرين والمخاطر المرتبطة بالإقراض. وتتضمن هذه الآليات تقييم الجدارة الائتمانية، تحليل المخاطر، وضع الضمانات، وتحديد أسعار الفائدة المناسبة. كما ترتبط هذه الآليات بالتوجهات الاقتصادية العامة وسياسات البنك المركزي، مما يجعلها جزءًا من منظومة مالية متكاملة تُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، أصبحت دراسة آليات منح القروض الاستثمارية موضوعًا ذا أهمية متزايدة لفهم كيفية تعزيز دور البنوك التجارية في دعم الاستثمار والتنمية المستدامة. من هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإجراءات التي تعتمدها البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية، وتحليل العوامل المؤثرة فيها، واستكشاف السبل الكفيلة بتحسين هذه الآليات لضمان تحقيق أقصى استفادة للاقتصاد الوطني والمستثمرين على حد سواء.

ب. إشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق، ولمعرفة آليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات منح القروض الإستثمارية في البنوك التجارية ؟ وكيف يتم تطبيقها في البنك محل الدراسة ؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي، ارتأينا تقديم جملة من الأسئلة الفرعية :

- ما هي الخطوات والإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية عند منح القروض ؟
- ما هي المخاطر المرتبطة بمنح القروض الاستثمارية ؟
- كيف يمكن للبنك محل الدراسة تعزيز دوره في دعم الاستثمار من خلال تطوير آليات الإقراض ؟

ت. فرضيات الدراسة :

سعيا منا للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى النتائج، كان لزاما علينا إقتراح جملة من الفرضيات والتي نعرضها كالأتي :

- تتبع البنوك التجارية إجراءات موحدة ومحددة تشمل تقييم الجدارة الائتمانية، تحليل الضمانات، وتحديد الشروط المتعلقة بالقرض لضمان سلامة عملية الإقراض.
- تواجه البنوك التجارية مخاطر متنوعة مرتبطة بمنح القروض الاستثمارية، أبرزها مخاطر عدم السداد، تقلبات السوق، والمخاطر التشغيلية، مما يستدعي استخدام استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر بفعالية.
- يمكن للبنك محل الدراسة تعزيز دوره في دعم الاستثمار من خلال تطوير آليات الإقراض، مثل تبني تقنيات تحليل متقدمة، تحسين السياسات الائتمانية، وتوفير برامج تمويل متخصصة تستهدف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

ث. مبررات اختيار الموضوع :

تعددت أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة، منها أسباب ذاتية، ومنها ما هو موضوعي، نوجزها كالآتي:

الأسباب الذاتية :

الاهتمام الشخصي:الرغبة في التعمق في فهم دور البنوك التجارية وآلياتها في دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

تطوير المهارات البحثية:السعي لاكتساب مهارات تحليلية وعلمية حول كيفية إدارة القروض في البنوك، وتحليل المخاطر المرتبطة بها.

الأسباب الموضوعية :

أهمية القروض الاستثمارية:الدور الكبير الذي تلعبه القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

دور البنوك التجارية في الاقتصاد:أهمية دراسة السياسات والإجراءات التي تعتمدها البنوك التجارية لتحقيق توازن بين دعم الاستثمار وتقليل مخاطر الائتمان.

ج. أهداف الدراسة :

تسعى هده الدراسة للوصول لمجموعة من الأهداف، نذكرها فيما يلي :

- التعرف على آليات منح القروض الإستثمارية في البنوك التجارية
- تحليل الخطوات والإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية
- دراسة المعايير والسياسات التي يعتمدها البنك محل الدراسة لتقييم الجدارة الائتمانية وتحديد شروط القروض.

- التعرف على أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية عند منح القروض الاستثمارية وكيفية إدارتها.
- تقييم مدى كفاءة وفعالية آليات منح القروض في البنك محل الدراسة.

د. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

- **أكاديميًا** :تساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالقروض الاستثمارية وآليات الإقراض في البنوك التجارية.
- **عمليًا** :تساعد في تقديم توصيات عملية للبنك محل الدراسة وباقي البنوك لتحسين سياسات الإقراض وتعزيز كفاءة التمويل الاستثماري.
- **اقتصاديًا** :توضح دور البنوك في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال توجيه التمويلات نحو استثمارات منتجة.

هـ. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية** :تمتد الدراسة خلال سنة 2025/2024.
- **الحدود المكانية** :تُطبق الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري الكائن بـ غرداية.
- **الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على آليات منح القروض الاستثمارية دون التطرق إلى أنواع أخرى من القروض كالقروض الصناعية أو الزراعية.

و. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل السياسات والآليات المتبعة في منح القروض الاستثمارية، بالإضافة إلى استخدام المقابلة عبر دراسة حالة البنك محل الدراسة وتحليل المعطيات المقدمة من طرف لبنك من خلال أدوات إحصائية.

ز. تقسيمات الدراسة:

تتكون الدراسة من الفصول التالية:

- الفصل الأول :الإطار المفاهيمي حول القروض الاستثمارية والبنوك التجارية و الدارسات السابقة.
- الفصل الثاني :تعريف البنك عرض وتحليل آليات منح القروض الاستثمارية في البنك محل الدراسة دراسة ميدانية وتحليل النتائج وتقديم التوصيات.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لآليات منح القروض الإستثمارية في البنوك

تمهيد :

يشكل الإطار المفاهيمي الأساس العلمي والمنهجي الذي ترتكز عليه أي دراسة بحثية جادة، حيث يُمَكّن الباحث من الإحاطة بالمفاهيم الرئيسة، وتحديد العلاقات بين المتغيرات المدروسة. وبما أن موضوع الدراسة يتمحور حول آليات منح القروض في البنوك التجارية، فقد ارتأينا تخصيص هذا الفصل لتقديم نظرة شاملة حول القروض البنكية من حيث المفهوم، الأنواع، والأهداف، إضافة إلى استعراض السياسات والإجراءات المعتمدة في منح القروض، والمعايير المعمول بها لتقييم الجدارة الائتمانية. كما يتناول هذا الفصل دور البنوك التجارية في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وأهم التحديات التي تواجهها في هذا السياق. إن هذا الإطار المفاهيمي يشكل أرضية صلبة لتحليل الواقع البنكي في الفصول الموالية من الدراسة.

المبحث الأول: القروض والقوانين لعمليات الإقتراض

تُعد القروض أحد الأدوات المالية الأساسية التي تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد، حيث تمكّن الأفراد والشركات من تحقيق أهدافهم المالية، سواء كانت تتعلق بتمويل المشاريع، شراء الأصول، أو تغطية الاحتياجات الشخصية. ومع ذلك، فإن عمليات الإقراض لا تتم بعشوائية، بل تحكمها مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المقرض والمقترض، وحماية حقوق كلا الطرفين، وضمان استقرار الأسواق المالية.

في هذا المبحث، سنستعرض مفهوم القروض، أنواعها، وأهم القوانين والتشريعات التي تحكم عمليات الإقراض، مع التركيز على الجوانب القانونية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المعنية، والعوامل التي تؤثر على منح القروض واستردادها.

المطلب الأول : تعريف القروض، أنواعه وأهميته

تُعدّ القروض من أهم الأدوات المالية التي تلجأ إليها الأفراد والمؤسسات لتلبية احتياجاتهم التمويلية، سواء كانت لأغراض استهلاكية أو استثمارية. ويكتسي موضوع القروض أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث لما له من دور محوري في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط التجاري والمالي. فالقرض يُمثل التزامًا ماليًا بين طرفين، حيث يقوم المقرض بتوفير مبلغ من المال للمقترض بشروط محددة، على أن يتم سداده لاحقًا وفق جدول زمني متفق عليه مسبقًا، وغالبًا ما يكون مصحوبًا بفائدة.

ويختلف القرض من حيث طبيعته، وشروطه، ومدة سداده، والغرض من استخدامه، ما يستدعي تصنيفه إلى عدة أنواع، تختلف حسب الجهة الممولة أو الهدف منه أو مدته. ومن هنا تبرز أهمية القروض كوسيلة لتحفيز الاستثمار والإنتاج، وتحقيق التوازن بين الادخار والإنفاق في الاقتصاد.

وفي هذا المطلب، سيتم التطرق إلى مفهوم القروض من حيث التعريف، ثم بيان أبرز أنواعها، وأخيرًا تسليط الضوء على أهميتها على مختلف الأصعدة.

الفرع الأول: تعريف القرض:

يعرف القرض على أنه: "مقياس لقابلية الشخص المعنوي و الاعتباري للحصول على القيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل "[1].

وعرفت القروض أيضا على أنها: "التبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل "[1].

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الإتمان**، دار وائل للنشر والطباعة ، لأردن،1999 ص 32 .

ويمكن تعريف القروض على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال دفعة واحدة في تواريخ محددة وتواريخ معينة"[2].

و من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:

- **الثقة:** هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية .

- **مبلغ الائتمان:** و يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، و مدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.

- **الغرض من الائتمان:** هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية.

- **المدة:** و هي الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات).

- **المقابل:** العائد الذي يحصل عليه المصرف و يتمثل في سعر الفائدة و العمولات و المصاريف

- **الضمانات:** وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد .

الفرع الثاني: أنواع القروض

تختلف القروض على حسب أجالها، و تبعا للمقترضين، و الأغراض التي تستخدم فيها، و الضمانات المقدمة، وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره، و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى، و فيما يلي تناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب[3] .

1- تبويب القروض بحسب آجالها: و تقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

1-1 قروض قصيرة الأجل : ومدتهاعادة لا تزيد عن سنة و تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.

---

[1]فلاح حسن الحسيني و المؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر ، عمان 1997 ص 123

[2]طلعت أسعد عبد الحميد ، **الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة** ، مصر ،بدون دار نشر، 1998 ، ص128

[3]عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون دار نشر ، ص 112،115

2-1 قروض متوسطة الأجل: و يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج .

3-1 قروض طويلة الأجل: و تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي و بناء المصانع، و يمكن أيضا تقسيم القروض حسب أجلها إلى:

- قروض مستحقة عند الطلب :أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء، و للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون .

- قروض ممنوحة للأجل :و تقسم إلى قروض قصيرة، متوسطة، و طويلة الأجل.

و يفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة الموازنة مع الودائع والربحية.

2 - تبويب القروض حسب الأغراض: و تقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

2-1 قروض استهلاكية: و يستخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل، تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري.

2-2 القروض الإنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية التي تما معالجتها وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك.

2-3 القروض التجارية: وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية ، وطابعهما موسمي ، وتختلف البنوك في اهتمامها هذا النوع من القروض ، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى. و تفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عداه لملائمته لطبيعتها.

2-4 القروض الاستثمارية: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل اكتتابه في سندات و أسهم جديدة و تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية ، و تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشتريات للأوراق المالية.

و في كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة ، عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى، و في حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمن البيع مقدار ما قدمه لهم.

3 – تبويب القروض بحسب الضمان: و تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

3-1 قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية و بالتالي تنقسم إلى :

– قروض بضمان شخصي : و تمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

– قروض بضمان عيني : و قد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض ، أو قروض بضمان الأوراق المالية، و يودع لدى البنك أسهم و سندات يشترط فيها أن تكون جيدة و سهلة التداول، أو قروض بضمان كمبيالات، و تظهر الكمبيالات للبنك و الخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل.

3-2 قروض غير مضمونة: و يكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل و من مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد و هذا يتطلب مصادر الوفاء و تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية.

4 – تبويب القروض بحسب المقترضين: وتنقسم وفق هذا المعيار إلى:

4-1 قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى .

4-2 قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام .

4-3 قروض المستهلكين و قروض للمنتجين وأصحاب الأعمال .

4-4 قروض للعملاء و قروض لآخرين .

الفرع الثالث: أهمية القروض

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :[1]

– تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته و تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة حيث ترتفع نسبتها في ميزانيتها إضافة إلى الفوائد و العمولات التي تمثل مصدرا آخر لإيراداتها .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص104 ، 105

– تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان

– تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات ، فتستخدم في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك .

– إن القروض تمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء الذي تخدمه ، فتعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

– تعد إدارة البنوك مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، فتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، فالمساهمون يطلبون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، يتحقق ذلك بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، أما المودعون يتوقعون سياسة محافظة تضمن لهم ودائعهم قصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة، بينما تتوقع الحكومات من البنوك المساهمة

– تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة

المطلب الثاني: شروط ومراحل منح القروض

تمنح المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك، القروض وفق إجراءات دقيقة وشروط محددة تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض وضمان استرجاع الأموال الممنوحة في الآجال المحددة. فعملية منح القرض لا تتم بصورة عشوائية، بل تمر بسلسلة من المراحل تبدأ من تقديم الطلب من قبل العميل، وتليها عملية تحليل وتقييم الجدارة الائتمانية، قبل أن يُتخذ القرار النهائي بالموافقة أو الرفض.
ولكي يكون المقترض مؤهلاً للحصول على قرض، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط تتعلق بالقدرة على السداد، والضمانات المقدمة، والغرض من القرض، وغيرها من المعايير التي تختلف حسب طبيعة القرض ونوع المؤسسة المانحة. وتُعد هذه الشروط والمراحل عناصر أساسية في إدارة القروض، حيث تساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان استدامة نشاط الإقراض.
وفي هذا السياق، سيتناول هذا المطلب توضيح الشروط الواجب توفرها لمنح القروض، ثم عرض المراحل الأساسية التي تمر بها عملية الإقراض من البداية إلى النهاية.

الفرع الأول: شروط منح القروض

تخضع عملية منح القروض في الجزائر لمجموعة من الشروط التي تضعها المؤسسات المالية وفقًا للتشريعات المصرفية المعمول بها، وذلك لضمان استرداد الأموال الممنوحة وتقليل المخاطر المرتبطة بالإقراض. ومن بين الشروط الأساسية لمنح القروض في الجزائر ما يلي[1]:

1. الأهلية القانونية للمقترض :يجب أن يكون طالب القرض شخصًا طبيعيًا أو معنويًا يتمتع بالأهلية القانونية للتعاقد، وفقًا لما ينص عليه القانون المدني الجزائري.
2. القدرة المالية والملاءة الائتمانية :تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتقييم الوضع المالي للمقترض من خلال دراسة دخله، سجلّه الائتماني، وقدرته على السداد، وذلك لتقليل مخاطر التعثر في السداد.
3. الضمانات :يُشترط في معظم القروض تقديم ضمانات كافية مثل العقارات، الممتلكات، أو الكفالات البنكية، وذلك لتأمين القرض في حالة عجز المقترض عن السداد.
4. الغرض من القرض :يجب أن يكون للقرض هدف واضح ومشروع، حيث تختلف الشروط حسب نوع القرض، سواء كان استهلاكيًا، استثماريًا، أو عقاريًا.
5. الامتثال للقوانين المصرفية :تخضع القروض في الجزائر لتشريعات بنك الجزائر التي تحدد شروط الإقراض ونسب الفائدة القصوى المسموح بها، وذلك بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض[1].
6. فتح حساب بنكي :يشترط في الغالب أن يكون للمقترض حساب بنكي لدى المؤسسة المانحة للقرض، لتسهيل عمليات السداد والمتابعة المالية.

تعتبر هذه الشروط أساسية في عمليات الإقراض، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين تسهيل الوصول إلى التمويل وضمان استقرار النظام المصرفي.

الفرع الثاني: مراحل منح القروض

تمر عملية منح القروض في الجزائر بعدة مراحل تضمن دراسة طلب القرض، تقييم المخاطر، واتخاذ القرار النهائي بشأن منحه، وذلك وفقًا للقوانين المصرفية المعمول بها. وفيما يلي المراحل الأساسية لهذه العملية[2]:

1-*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، *العدد* 52، 2003.

2- بنك الجزائر، التعليمة رقم 07-2020 المتعلقة بإجراءات منح القروض، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، *العدد* 62، *2020*.

1. **تقديم الطلب:**

يقوم طالب القرض بتقديم طلب رسمي إلى البنك أو المؤسسة المالية المانحة للقرض، مرفقًا بالمستندات المطلوبة مثل الهوية، إثبات الدخل، وكشف الحساب البنكي، إضافة إلى المستندات الخاصة بنوع القرض المطلوب.

2. **دراسة الملف والتقييم المالي:**

يتم فحص الملف من قبل الجهة المانحة للقرض، حيث تقوم بدراسة الجوانب المالية للمقترض، بما في ذلك ملاءته المالية، قدرته على السداد، وسجله الائتماني، بهدف تحديد مدى أهليته للحصول على القرض.

3. **تحليل الضمانات وتقييم المخاطر:**

في هذه المرحلة، يتم تقييم الضمانات المقدمة، سواء كانت عقارية، كفالات شخصية، أو أي شكل آخر من الضمانات، وذلك للحد من المخاطر المحتملة في حالة عدم السداد.

4. **الموافقة وإبرام العقد:**

بعد استكمال عملية التقييم، يتم اتخاذ القرار النهائي بالموافقة على القرض أو رفضه. في حالة الموافقة، يتم توقيع عقد القرض بين الطرفين، والذي يحدد المبلغ، مدة السداد، نسبة الفائدة، وجدول الأقساط.

5. **صرف مبلغ القرض:**

بعد توقيع العقد، يتم صرف مبلغ القرض للمقترض إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسب نوع القرض وطبيعته.

6. **متابعة السداد والمراقبة:**

تتابع المؤسسة المالية عملية سداد القرض من قبل المقترض وفقًا للجدول المتفق عليه. وفي حالة التأخر عن السداد، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة مثل فرض غرامات أو تفعيل الضمانات المقدمة.

تمثل هذه المراحل إطارًا منهجيًا لضمان منح القروض بطريقة منظمة تتوافق مع التشريعات المصرفية الجزائرية، مما يحقق التوازن بين تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على التمويل وضمان استقرار النظام المالي.

المطلب الثالث: القوانين والتشريعات ودورها في ضبط عمليات الإقراض

تلعب القوانين والتشريعات المالية دورًا رئيسيًا في تنظيم عمليات الإقراض، حيث تضع إطارًا قانونيًا يحدد حقوق وواجبات كل من المقترضين والمقرضين، مما يساهم في تحقيق التوازن بين تمكين الأفراد والشركات من الحصول على التمويل وحماية النظام المالي من المخاطر. في الجزائر، تتولى عدة جهات تنظيم وضبط عمليات الإقراض، وعلى رأسها **بنك الجزائر** الذي يضع التعليمات والتشريعات الخاصة بهذا المجال، بالإضافة إلى القوانين الصادرة عن الحكومة لتنظيم النشاط المصرفي والائتماني.

الفرع الأول: الإطار القانوني لعمليات الإقراض في الجزائر

يستند النظام المصرفي الجزائري في منح القروض إلى مجموعة من القوانين والتشريعات، من أهمها:

- **الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض** :يعتبر هذا القانون الإطار العام الذي ينظم عمليات الإقراض، حيث يحدد الشروط العامة لمنح القروض، والجهات المخولة بتقديمها، والإجراءات القانونية في حالة التعثر في السداد[1].
- **القانون رقم 10-04 المؤرخ في 15 أغسطس 2010، المتعلق بالنشاطات المصرفية** :يعزز هذا القانون الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، ويضع شروطًا واضحة لكيفية التعامل مع القروض، بما في ذلك إجراءات الاسترداد والضمانات المطلوبة[2].
- **التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر** :تصدر بصفة دورية لمواكبة تطورات السوق المالية، وتشمل تعليمات حول كيفية منح القروض، نسب الفائدة المسموح بها، والآليات المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية[3].

إضافة إلى هذه التشريعات، هناك قوانين أخرى تتعلق بحماية المستهلك المالي، منع التلاعب بأسعار الفائدة، وضمان الشفافية في التعاملات المصرفية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 2003.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *القانون* رقم 10-04 المؤرخ في 15 أغسطس 2010، *المتعلق بالنشاطات المصرفية*، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، 2010.

[3] بنك الجزائر، *التعليمة رقم 07-2020 المتعلقة بإجراءات منح القروض*، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 62، 2020.

الفرع الثاني: دور القوانين والتشريعات في ضبط عمليات الإقراض

تلعب القوانين والتشريعات دورًا محوريًا في ضبط عمليات الإقراض من خلال عدة آليات، من بينها:

أ. تنظيم منح القروض وضمان الشفافية

تحدد القوانين المعايير التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية اتباعها عند منح القروض، بما في ذلك ضرورة إجراء دراسة دقيقة للوضع المالي للمقترض، والتأكد من توفر الضمانات اللازمة. كما تُلزم البنوك بالإفصاح عن جميع تفاصيل القروض، مثل نسب الفائدة، مدة السداد، والغرامات المحتملة، مما يحمي المستهلك المالي من الممارسات غير العادلة.

ب. الحد من المخاطر المالية وضمان استقرار النظام المصرفي

تفرض القوانين قيودًا على حجم القروض التي يمكن منحها مقارنة برأس المال الذي تمتلكه البنوك، وهو ما يُعرف بـ **نسبة الملاءة المالية** .يساعد هذا الإجراء في تقليل مخاطر التعثر المالي ويضمن قدرة البنوك على تغطية التزاماتها المالية.

ج. حماية حقوق الأطراف المتعاقدة

توفر التشريعات إطارًا قانونيًا يحمي كل من المقترض والمقرض، حيث تضمن حقوق البنوك في استرداد أموالها من خلال فرض إجراءات قانونية في حالة عدم السداد، مثل الحجز على الضمانات المقدمة أو اللجوء إلى القضاء. وفي المقابل، تحمي المقترضين من الاستغلال أو فرض فوائد مرتفعة غير مبررة، وذلك من خلال وضع سقف لنسب الفوائد المسموح بها[1].

د. الرقابة والإشراف على العمليات المصرفية

يتولى **بنك الجزائر** مسؤولية مراقبة مدى امتثال البنوك للقوانين المتعلقة بالإقراض، ويقوم بإجراء عمليات تفتيش دورية لضمان التزام المؤسسات المالية بالإجراءات القانونية، كما يفرض عقوبات على البنوك التي تنتهك القوانين[2].

1*بنك الجزائر*، التعليمة رقم 05-2019 بشأن متابعة مخاطر الائتمان، *الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 45، 2019.*

2*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، القانون رقم 20-07 المؤرخ في 4 يونيو 2020، المتعلق بمكافحة الفساد والجرائم المالية، *الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، 2020.*

الفرع الثالث:العقوبات والإجراءات في حالة الإخلال بالقوانين المنظمة للإقراض

في حالة عدم الامتثال للقوانين المنظمة لعمليات الإقراض، تفرض السلطات الجزائرية مجموعة من العقوبات على المؤسسات المالية والمقترضين المخالفين، تشمل:

- **العقوبات على البنوك والمؤسسات المالية** :في حال انتهاك البنوك للضوابط القانونية، مثل منح قروض دون دراسة كافية للجدارة الائتمانية أو فرض فوائد غير قانونية، تتعرض لعقوبات تشمل الغرامات المالية، تجميد بعض أنشطتها، أو حتى إلغاء ترخيصها.
- **الإجراءات ضد المقترضين المتعثرين** :عندما يعجز المقترض عن السداد، يتم تطبيق الإجراءات القانونية التي قد تشمل إعادة جدولة القرض، الحجز على الضمانات، أو رفع دعوى قضائية لاسترداد الأموال.
- **مكافحة الجرائم المالية المتعلقة بالإقراض** :يشمل ذلك التصدي للاحتيال في القروض، غسيل الأموال، أو تقديم وثائق مزورة للحصول على قروض غير مستحقة. وتخضع مثل هذه الجرائم لعقوبات قانونية صارمة وفقًا لقوانين مكافحة الجرائم الاقتصادية في الجزائر.

تمثل القوانين والتشريعات المالية أداة أساسية لضبط عمليات الإقراض، حيث تساعد على تحقيق توازن بين تيسير حصول الأفراد والمؤسسات على التمويل، وحماية النظام المصرفي من المخاطر المالية. ومن خلال الرقابة الصارمة على منح القروض، وضمان الشفافية في التعاملات المالية، تلعب التشريعات دورًا هامًا في استقرار القطاع المالي الجزائري وتعزيز الثقة في البنوك والمؤسسات الائتمانية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بهدف توسيع المعارف ومحاولة الإلمام بمختلف جوانب البحث،حيث تم تصنيف هذه الدراسات في مطلبين إلى دراسات وطنية ودراسات أجنبية، وفي المطلب الثالث حاولنا مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية، حيث تعتبر دراستنا من الدراسات المكملة لهذا الموضوع .

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

الدراسة الأولى: معاشي فريال ابتسام، عباس مجدة اسمهان، **سياسات وإجراءات منح القروض لدى البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، تخصص مالية وبنوك، 2022،2023:

تتناولت المذكرة المعنونة "سياسات وإجراءات منح القروض لدى البنوك التجارية" دراسة وتحليل السياسات والإجراءات المتبعة في منح القروض داخل البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على البنك الوطني الجزائري BNA. تهدف الدراسة إلى فهم كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية، والمعايير المعتمدة لتقييم طلبات القروض، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لضمان استرداد القروض والحد من المخاطر المرتبطة بها.

تستعرض المذكرة إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري BNA حتى نهاية 31 ديسمبر 2022، مما يوفر نظرة شاملة على أداء البنك في مجال الإقراض. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تطبيق سياسات الإقراض، وتقترح توصيات لتحسين فعالية هذه السياسات وتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية.

الدراسة الثانية: حبيبة بالحسين، **تمويل الإستثمارات عن طريق القروض البنكية دراسة حالة عينة من البنوك بمنطقة تقرت**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص مالية وبنوك، 2016،2017:

تتناول المذكرة المعنونة "تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية: دراسة حالة لعينة من البنوك بمنطقة تقرتBNA ، BEA، BDR، CPAلسنة 2017" ، تحليل دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية في منطقة تقرت. تهدف الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البنوك المحلية في دعم الاستثمارات من خلال تقديم القروض، والتعرف على الإجراءات المتبعة في منح وتسيير هذه القروض.

اعتمدت الباحثة على منهج وصفي تحليلي، حيث قامت بتوزيع استبيانات على موظفي ورؤساء مصالح القروض في البنوك المعنية لجمع البيانات اللازمة. أظهرت النتائج أن البنوك في منطقة تقرت تلعب دورًا مهمًا في تمويل المشاريع الاستثمارية، مع إتباع سياسات محددة لتقييم المخاطر وضمان استرداد القروض. كما أشارت الدراسة إلى وجود تحديات تواجه هذه البنوك، مثل ضرورة تحسين آليات تقييم الجدارة الائتمانية وتعزيز المتابعة بعد منح القروض.

الدراسة الثالثة: طلاب أسماء، بن بوجلطية تركية، التومي فاطمة، **معايير واجراءات منح قروض الاستثمار وقروض الإستغلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، مذكرة ماستر، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012،2013:

تتناول المذكرة "معايير وإجراءات منح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري" تحليل السياسات التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري في منح القروض، مع التركيز على المعايير المستخدمة لتقييم الجدارة الائتمانية، ودراسة المشاريع، وتقييم الضمانات. وتهدف الدراسة إلى تقييم فعالية هذه الإجراءات في الحد من المخاطر الائتمانية وضمان استرداد القروض. اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة من خلال تحليل بيانات البنك وإجراء مقابلات مع موظفيه. توصلت الدراسة إلى أن البنك يتبع معايير صارمة لضمان جودة القروض، لكنها تعاني من التعقيد وطول مدة المعالجة، مما يستدعي تبسيط الإجراءات، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في تقييم القروض، وتدريب الموظفين على أحدث أساليب إدارة المخاطر الائتمانية.

الدراسة الرابعة: د. مراد بلكعيبات، **تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر**، مقالة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد السابع ، العدد السابع عشر، 2014، الصفحات 202،107:

تبحث المقالة في دور البنوك الجزائرية في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم القروض، مع التركيز على كيفية تقييم المخاطر الائتمانية وضمان استرداد القروض. تؤكد الدراسة على أهمية تحسين آليات تقييم الجدارة الائتمانية وتعزيز المتابعة بعد منح القروض لضمان نجاح المشاريع وتقليل المخاطر المالية.

الدراسة الخامسة: أيمن موهوبي، محمد الاشرف زيتوني، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020،2021:

تتناول المذكرة دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث توضح أهميتها الاقتصادية ودورها الأساسي في توفير التمويل اللازم لتطوير هذا النوع من المؤسسات، الذي يعد محركًا للتنمية الاقتصادية. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تقييم المخاطر وتقديم القروض، وتقدم حلولًا مثل استخدام تقنيات حديثة كتصنيف الائتمان وتقييم المخاطر الخارجي. تُبرز

المذكرة أيضًا استراتيجيات البنوك في تمويل هذه المؤسسات وتعزيز التعاون بينها لتحقيق التنمية المستدامة، مع تقديم توصيات لتحسين السياسات وتعزيز الابتكار المالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

Norov Akmal Ruzimamatovich and others, Mechanisms for Financing Investment Projects through Commercial Bank Loans, article, International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD), Special Issue, 2021, pp (126-129)

تناولت هذه المقالة دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مركّزة على التجربة الأوزبكية مقارنة بدول متقدمة مثل روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية. أوضحت أن البنوك التجارية تُعد من العناصر الحيوية في دعم المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم القروض، مما يسهم في استقرار الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمل. كما تناولت المقالة التحديات التي تواجه البنوك في هذا المجال مثل انخفاض السيولة وضعف الأداء الاستثماري لبعض البنوك، واقترحت تحسينات تشمل تنويع محافظ القروض، تعزيز السياسات الاستثمارية، وزيادة التنسيق بين الإقراض والاستثمار. وخلصت إلى أهمية تطوير البنية التحتية للاستثمار وتحسين كفاءة إدارة المخاطر لرفع فعالية تمويل المشاريع.

الدراسة الثانية:

Mohamed Emad Suliman Sharif, Sumia Ibrahim Ahmed Abdalla, The Role of Commercial Bank in Financing Small and Medium Enterprises: Evidence from Majmaa City During 2020–2021, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, vol. 6, no. 14, 30 May 2022, pp (117–139)

تتناول هذه المقالة دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة المجمعة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2020–2021. تؤكد الدراسة أهمية هذه المشاريع في خلق فرص العمل وزيادة دخل الأفراد، لكنها تشير إلى أن التمويل المقدم من البنوك لا يتماشى غالباً مع احتياجات العملاء، وأن شروط الحصول على القروض تكون أحيانًا معقدة وصعبة التنفيذ. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي واستخدما استبيانًا شمل 25 منشأة، وتوصلا إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تمويل البنوك ونمو المشاريع الصغيرة، لكن مع وجود عدة معوقات مثل ضعف تمثيل النساء، وارتفاع الأقساط الشهرية، وقصر

مدة السداد، وضعف استجابة الموظفين لاحتياجات العملاء. توصي الدراسة بزيادة التمويل، تبسيط الشروط، تأهيل موظفي البنوك، وتشجيع الدولة على رعاية هذه المشاريع لما لها من دور حيوي في التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة.

الدراسة الثالثة:

Hamade Mohammad Ali, Mohammad Ali Hamadeh, Improving Investment Loan Processing of Commercial Banks, ACM Transactions on Computational Logic, vol. 23, no. 4, 2022, article 35

المقالة تناولت تحسين معالجة القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، حيث تركز على التحديات التي تواجه البنوك في تقييم مشروعات القروض واتخاذ قرارات التمويل بشكل فعال. يوضح الباحثون أن القروض الاستثمارية ضرورية لتطوير الشركات، مما يعزز النمو الاقتصادي. يقترحون تحسين أدوات التقييم وتبني تقنيات حديثة لزيادة كفاءة وسرعة معالجة القروض، بهدف تسهيل الإجراءات وتقليل التأخير في تقديم القروض للمستثمرين.

الدراسة الرابعة:

Cetorelli Nicola, Gabriele La Spada, and João A. C. Santos, Monetary Policy, Investor Flows, and Loan Fund Fragility. Federal Reserve Bank of New York, Staff Reports, no. 1008, Mar. 2022, revised Apr. 2025, pp. 1–72.

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين السياسة النقدية وتدفقات المستثمرين في صناديق القروض البنكية المفتوحة، وتكشف عن قناة جديدة لنقل أثر السياسة النقدية عبر هذه الصناديق إلى أسواق القروض المرفوعة (leveraged loans). توضح النتائج أن المفاجآت الإيجابية في السياسة النقدية (رفع أسعار الفائدة) تؤدي إلى تدفقات صغيرة إلى داخل الصناديق، بينما تؤدي المفاجآت السلبية (خفض الفائدة) إلى تدفقات كبيرة خارجة منها، وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة قصيرة الأجل مرتفعة. وتؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى انخفاض ملحوظ في أسعار القروض في السوق الثانوية، مما يشير إلى أن لهذه الصناديق تأثيراً حقيقياً على الاستقرار المالي. كما تكشف الدراسة أن بنية هذه الصناديق – والتي تجمع بين أصول غير سائلة والتزامات قابلة للسحب الفوري – تجعلها عرضة لما يشبه "الركض البنكي" في فترات الصدمات النقدية السلبية، ما يزيد من احتمال حدوث اضطرابات مالية أوسع نطاقاً.

الدراسة الخامسة:

Anioke Chisom N, Loan Granting and Its Recovery Problems on Commercial Banks: A Case Study of First Bank Plc, Ojo-Alaba Branch, Undergraduate project, Caritas University, 2012, pp. 1–56.

تهدف الدراسة إلى تحليل مشكلات منح القروض واستردادها في البنوك التجارية النيجيرية. ترتكز الدراسة على فرع بنك First Bank في Ojo–Alaba، وتتناول الأسباب التي تؤدي إلى تعثر استرداد القروض، ومنها ضعف الضمانات، تراجع رغبة العملاء في السداد، وسوء التقدير الائتماني. توضح النتائج أن أكثر المستفيدين من القروض هم الشركات المحدودة، ولكنهم أيضًا يشكلون أكبر نسبة من المتخلفين عن السداد. في المقابل، الأفراد يملكون أعلى معدل سداد. وتخلص الدراسة إلى أن القروض قصيرة الأجل هي الأكثر شيوعًا، وأن التخلف في السداد يؤدي إلى خسائر مالية، تراجع الإيرادات، وربما التسبب في تعثر البنك. وتقترح الدراسة مجموعة من التدابير كتحسين متابعة القروض، استخدام ضمانات مناسبة، وتفعيل الإجراءات القانونية لتقليل حالات التعثر.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تشترك الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة، سواء الوطنية أو الأجنبية، في مجموعة من النقاط الجوهرية. من أبرز أوجه التشابه، تركيز هذه الدراسات على موضوع القروض البنكية باعتباره محورًا أساسيًا في النشاط المصرفي، وركيزة لتمويل الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. كما تتقاطع جميع الدراسات في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف فهم السياسات المتبعة في منح القروض، وتحليل الجوانب الإجرائية والتنظيمية لها.

وقد لاحظنا أن الدراسات الوطنية ركزت في مجملها على البنك الوطني الجزائري (BNA) كنموذج تطبيقي، كما فعلت الدراسة الحالية، مما يعكس اهتمامًا موحدًا بتحليل أداء هذه المؤسسة البنكية. إضافة إلى ذلك، أجمعت الدراسات على أهمية تقييم الجدارة الائتمانية، والحد من المخاطر المرتبطة بالقروض، إلى جانب رصد التحديات الميدانية التي تواجه البنوك في هذا المجال.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالرغم من أوجه التشابه، تتميز الدراسة الحالية بعدة اختلافات جوهرية عن سابقاتها. أولًا، من حيث الإطار الزمني، تتفوق الدراسة الحالية بتناولها بيانات ومعطيات حديثة تعكس الواقع الراهن للبنوك التجارية بعد سنة 2022، في حين أن بعض الدراسات تعود إلى سنوات سابقة لا تأخذ في الحسبان المستجدات الأخيرة في القطاع المالي.

ثانيًا، تتميز الدراسة الحالية بشموليتها، حيث تتناول آليات منح القروض بمختلف أنواعها، على خلاف بعض الدراسات التي ركزت على نوع محدد من القروض (كقروض الاستثمار أو القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

كما أن بعض الدراسات لم تتجاوز الطابع المحلي أو الجغرافي المحدود، في حين أن الدراسة الحالية تنفتح على مقارنات مع تجارب دولية أو تستلهم من المعايير البنكية العالمية، مما يعمق البعد التحليلي لها.

إضافة إلى ذلك، تتسم الدراسة الحالية بمحاولة دمج المعطيات النظرية بالواقع العملي من خلال تحليل أكثر دقة للإجراءات البنكية، واقتراح حلول تقنية وإدارية لتجاوز الإشكالات المطروحة.

الفرع الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تنفرد الدراسة الحالية بجملة من الخصائص التي تمنحها طابعًا تكميليًا وتميّزها عن سابقتها من الدراسات. فهي تأتي في سياق اقتصادي حديث يفرض تحديات جديدة على البنوك التجارية، مما يجعل من نتائجها وتوصياتها أكثر تماشيًا مع الواقع الحالي.

ومن بين أبرز عناصر التميز، هو تركيزها على تحليل آليات منح القروض كمنظومة متكاملة، تشمل السياسات، المعايير، الضمانات، التكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى العوائق الإدارية والمخاطر المالية.

كما تعتمد الدراسة على رؤية نقدية تحليلية مدعومة ببيانات واقعية ومعاصرة، وتسعى إلى تقديم مقترحات تطبيقية قابلة للتنفيذ لتحسين أداء البنوك في مجال الإقراض. وهذا ما يعزز من قيمتها العلمية والتطبيقية، ويجعلها مرجعًا مكمّلًا للدراسات السابقة في هذا المجال الحيوي.

خاتمة الفصل:

ختامًا، يتبين من خلال هذا الفصل أن عملية منح القروض في البنوك التجارية تُعد من أكثر العمليات تعقيدًا وأهمية في ذات الوقت، نظرًا لما تحمله من مخاطر مالية، وأثر مباشر على استقرار المؤسسة البنكية وإستمراريتها. وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة، بدءًا من تعريف القروض، مرورًا بأنواعها وشروطها، وصولًا إلى الإجراءات المعتمدة لتقييم طلبات القروض وإدارتها. كما تم تسليط الضوء على أهمية دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد، والموازنة بين تحقيق الربحية وضمان الاستقرار المالي. يُعد هذا الأساس النظري خطوة ضرورية لفهم الإطار التطبيقي للدراسة، والذي سيتم التوسع فيه خلال الفصل التالي.

الفصل الثاني

آليات منح القروض الإستثمارية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA (غرداية)

تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لموضوع الدراسة، والذي تطرقنا فيه إلى مفهوم القروض الاستثمارية، وأنواعها، وشروطها، وأهميتها في دعم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التعريف بدور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار، يأتي هذا الفصل لتطبيق الجوانب النظرية على الواقع العملي من خلال دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الوطني، باعتباره أحد أبرز البنوك العمومية الفاعلة في الساحة المصرفية الجزائرية.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الكيفية التي يعتمدها البنك في معالجة طلبات القروض الاستثمارية، والآليات المعتمدة في دراسة الملفات، وتحديد الضمانات المطلوبة، ومتابعة عمليات التمويل بعد المنح. كما تهدف إلى معرفة مدى فعالية هذه الآليات في تحقيق الأهداف المرجوة من القرض الاستثماري، والمتمثلة في دعم المشاريع الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

يركز هذا الفصل كذلك على التحديات التي تواجه البنك في مجال منح القروض الاستثمارية، سواء ما تعلق بالمخاطر المرتبطة بالمشاريع، أو بالإجراءات الإدارية، أو بالتفاعل مع الزبائن من المؤسسات والأفراد المستثمرين. كما يتم تحليل البيانات التي تم جمعها ميدانيًا، سواء من خلال المقابلات مع موظفي البنك، أو الوثائق الرسمية، أو من خلال استبيانات إن وجدت، بهدف تقييم مدى فعالية سياسات التمويل المعتمدة.

وانطلاقًا من ذلك، يتضمن هذا الفصل المحاور التالية:

- لمحة تعريفية عن بنك القرض الشعبي الوطني
- دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية

المبحث الأول: ماهية البنك القرض الشعبي الوطني

تُعد البنوك من أهم المؤسسات المالية في أي اقتصاد وطني، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، إضافة إلى تقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية التي تساهم في دعم الأفراد والمؤسسات. وفي الجزائر، يحتل بنك القرض الشعبي الوطني (Banque CPA) مكانة متميزة ضمن البنوك العمومية، نظراً لدوره التاريخي وتنوع خدماته وانتشاره الواسع عبر التراب الوطني.

وقد ساهم هذا البنك، منذ تأسيسه، في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما من خلال تقديم القروض للأفراد والشركات، مما يجعله فاعلًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويستمد بنك القرض الشعبي الوطني خصوصيته من طبيعته كبنك عمومي يسعى لتحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والدور التنموي المنوط به.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، يتناول هذا المبحث ماهية بنك القرض الشعبي الوطني، من خلال التعريف به، وتوضيح نشأته وتطوره، إضافة إلى إبراز أبرز خدماته ووظائفه المصرفية.

مطلب الأول: شبكة الوكالات وتوزيعها بولاية غرداية

- يضم بنك القرض الشعبي الجزائري أكثر من 165 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني، منها وكالة رئيسية في مدينة غرداية ومحافظات فرعية في النواحي الريفية .
- تم افتتاح وكالة جديدة في حي 50 سكن بمدينة إن قزام (رمز 381) لتعزيز التغطية المحلية، وذلك يوم 13 أغسطس 2024 بحضور السلطات المحلية .
- تضم الولاية أيضًا شبابيك مختصة بالصيرفة الإسلامية إلى جانب الوكالات التقليدية، حيث يبلغ عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية 108 على المستوى الوطني، مع تخصيص وكالة غرداية رقم 113 لهذه الخدمة

1- الهيكل التنظيمي وإدارة الوكالات

- تخضع الوكالات المحلية لهيكل إداري هرمي يتكون من مدراء مجموعات استغلال (فرع غرداية) يرأسهم مدير إقليمي يتولى تنسيق الأداء وضمان تطبيق السياسات البنكية .
- يعتمد البنك على أكثر من 4,451 متعاونًا (موظفًا) لتسيير عملياته على المستوى الوطني، يتوزعون على مراكز الاتصال والوكالات والفروع المتخصصة .
- يتمتع كل فرع بموظفين متخصصين في القروض والاستثمار والصيرفة الإسلامية، إضافة إلى فرق تقنية تدعم الخدمات المصرفية الإلكترونيةMobile CPA .

2- الخدمات المصرفية المقدمة محليًا

- تقدم وكالات غرداية جميع منتجات بنك القرض الشعبي الجزائري من قروض عقارية، وقروض مدعمة، والتمويل الخارجي، بالإضافة إلى بطاقات الدفع الإلكتروني وحلول الصيرفة الإسلامية .

- توفر الوكالة المحلية خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف (WIMPAY) وتبادل المعطيات المعلوماتية عن بعد(EDI) ، لتعزيز تجربة العميل وتقليل الازدحام في الفروع .
- تتميز وكالات الولاية بسرعة الاستجابة لطلبات فتح الحسابات وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بفضل إجراءات مبسطة ودعم تقني مباشر عبر مركز الاتصال 15 64 15 021.

المطلب الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية غرداية في دعم الاقتصاد المحلي

1- تمويل المشاريع الفلاحية والصناعات المحلية

- يشكل تمويل الأنشطة الفلاحية–لاسيما الزراعات الملائمة للبيئات الصحراوية–أولوية للبنك، حيث يقدم قروضًا بفوائد مدعمة لفلاحي الواحات بغرداية.
- دعم الصناعات الغذائية المحلية من خلال تسهيلات ائتمانية للشركات العاملة في تعبئة وتصدير التمور والمنتجات المجففة، بهدف تعزيز القيمة المضافة ومحاربة التهريب.
- يتيح البنك للمستثمرين تغيير استحقاقات القروض الزراعية بناءً على مواسم الزراعة وجداول الحصاد، امتثالًا لخصوصية الإقليم الصحراوي.

3- برامج التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تم افتتاح فضاء خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) بوكالة غرداية لتقديم استشارات وتمويلات ميسرة بتعاون مع وزارة الصناعة المحلية.
- يضم البرنامج حزم تمويلية ضمن "PROMED" و "PME by CPA"تغطي رأس المال التشغيلي والتوسع الاستثماري، مع نسب فائدة مخفضة ودعم فني قبل وبعد التمويل.
- جنّدت وكالة غرداية فريقًا مختصًا لمتابعة المشاريع الممولة، وتقييم الأداء المالي والتشغيلي لضمان استدامة الاستثمارات وتقليل معدلات التعثر.

1- الشراكات مع الجهات المحلية

- عقد البنك شراكات مع الغرفة التجارية لولاية غرداية لتسهيل حصول التجار على قروض الصيرفة الإسلامية وتمويل التجارة الخارجية.
- يشارك البنك في معارض أرض الجفاف والمناطق الجنوبية لتعريف المواطنين بالمنتجات المصرفية وتشجيع الادخار والاستثمار المحلي.
- تنظم الوكالة ورش عمل دورية بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة وجامعة قاصدي مرباح لتعزيز الثقافة المالية بين فئات الشباب والطلبة.

المطلب الثالث: التحديات والفرص المستقبلية لوكالات غرداية

1- تحديات الصيرفة في المناطق الجنوبية

- يواجه البنك صعوبات لوجستية جراء البعد الجغرافي وشح البنى التحتية في النواحي الصحراوية، مما يزيد كلفة التشغيل ويوطئ لعزوف بعض العملاء عن الانتفاع بالخدمات التقليدية.
- تأثر نشاط الوكالات بالتقلبات المناخية وندرة المياه، ما ينعكس على قدرة الفلاحين على السداد في المواعيد المحددة ويستدعي وضع آليات مرنة للجدولة.
- ضرورة تطوير البنية التحتية الرقمية (تغطية إنترنت ثابتة ومحمولة) لضمان الاستمرارية في تقديم الصيرفة الإلكترونية وتقليل الاعتماد على التواجد الفيزيائي في الوكالات.

2- فرص التوسع في الصيرفة الإسلامية والتكنولوجية

- تمتلك الصيرفة الإسلامية نموًا متسارعًا في الولاية، مع رغبة متزايدة في خدمات التمويل المطابق للشريعة، ما يتيح فرصًا لإطلاق منتجات جديدة وإشراك فئات اجتماعية لم تكن متوافرة في السابق.
- يتيح انتشار تطبيق Mobile CPA وتفعيل القنوات الرقميةe-Banking) ، (e-Paiement خفض تكاليف العمليات وزيادة ولاء العملاء عبر توفير خدمات 7/24 دون الحاجة للتنقل.
- إمكانية الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعالمية لتطوير منصات دفع مبتكرة وحلول ائتمانية رقمية(FinTech) ، بما يعزز مكانة الوكالات في غرداية كمراكز مبتكرة للخدمات المصرفية.

3- توصيات لتحسين الأداء وتوظيف التقنيات الرقمية

- توسيع نطاق الوكالات المتنقلة (مركبات مجهزة) لزيارة المناطق النائية بانتظام وتقديم خدمات فتح الحساب والتمويل الميداني .
- تعزيز التدريب التقني للموظفين على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الائتمانية وتوجيه حملات تسويقية مخصصة للمناطق الصحراوية.
- إطلاق «البنك الرقمي لولاية غرداية» بشراكة مع الحكومة المحلية لتوحيد الخدمات عبر منصة واحدة، تسهم في تحقيق الشمول المالي وتقليص الأعباء الإدارية على عملاء البنوك.

الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي للبنك

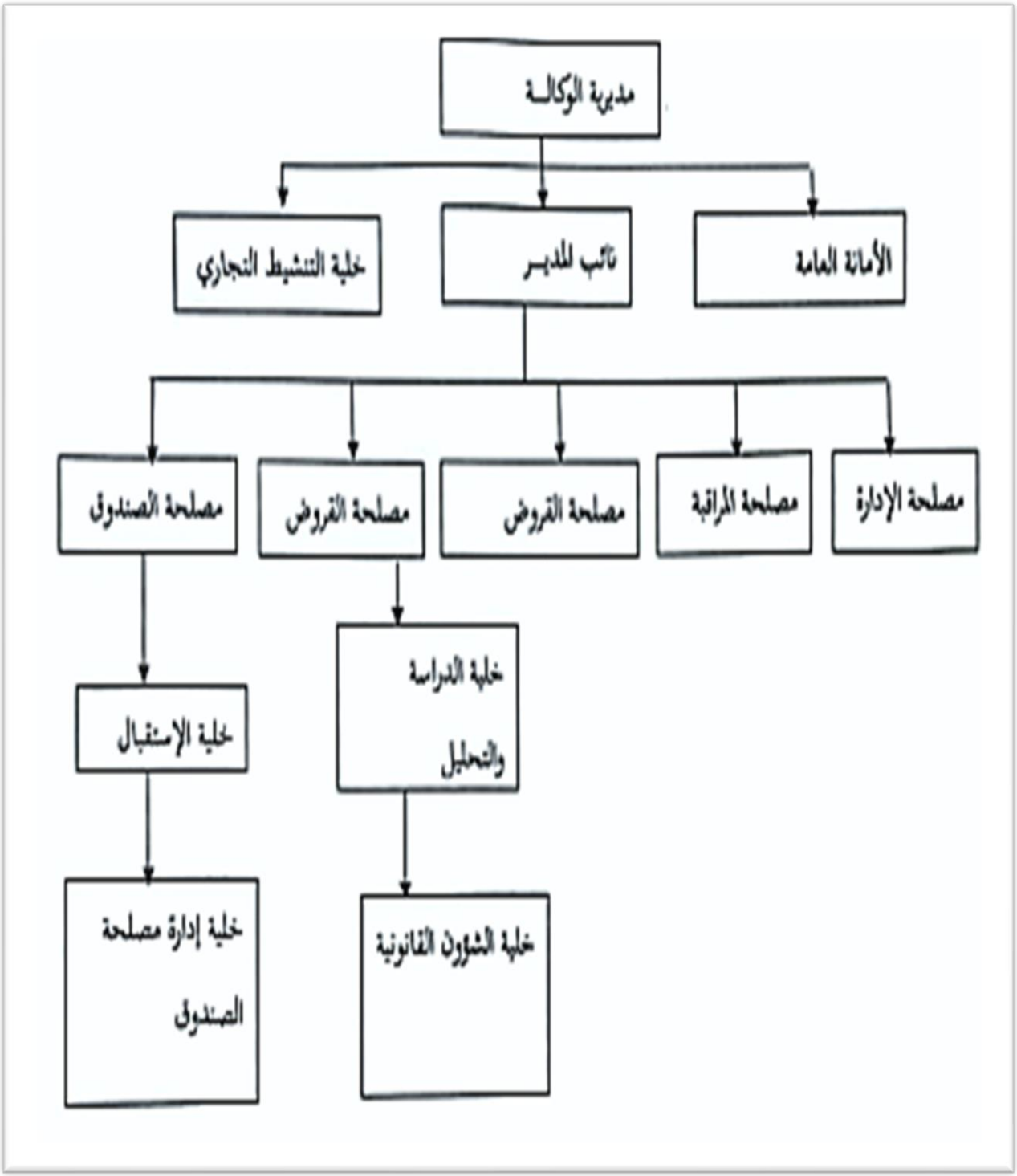

المصدر : من وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية[1] CPA.

في ظل التوجهات الاقتصادية الرامية إلى تنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية المحلية والوطنية، أصبحت البنوك تلعب دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال توفير منتجات تمويلية ملائمة لمتطلبات السوق ولخصوصية كل منطقة. ويُعتبر القرض الاستثماري أحد أبرز هذه المنتجات، كونه يُمكّن المستثمرين من إطلاق مشاريع جديدة أو توسيع النشاطات القائمة، بما يساهم في خلق القيمة المضافة، وتوليد فرص العمل، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كأحد أهم البنوك العمومية الفاعلة في مجال CPA وفي هذا السياق، يبرز دور بنك القرض الشعبي الجزائري تمويل الاستثمار، إذ يقدّم حزمة من القروض والخدمات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا للمستثمرين عبر مختلف الولايات. وتُعد وكالة غرداية نموذجًا عمليًا لهذا التوجه، حيث تسعى إلى دعم الديناميكية الاقتصادية التي تعرفها المنطقة، من خلال مرافقة حاملي المشاريع في مختلف مراحل التأسيس والتوسعة.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة القرض الاستثماري الممنوح من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بغرداية، من خلال تحليل الشروط والإجراءات المعتمدة، وطبيعة المشاريع الممولة، ومدى تأثير هذا النوع من التمويل على التنمية المحلية.

المطلب الأول: طلب القرض

تُعد مرحلة طلب القرض أول خطوة رسمية يقوم بها العميل في إطار عملية الحصول على تمويل من البنك، وتمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق في العلاقة التعاقدية بين الطرفين. فهي لا تقتصر فقط على تقديم طلب مكتوب، بل تشمل أيضًا إعداد ملف متكامل يحتوي على مجموعة من الوثائق التي تُمكِّن البنك من دراسة وضعية المقترض وتقييم مدى استحقاقه للحصول على القرض المطلوب.

وتكتسي هذه المرحلة أهمية خاصة لأنها تُشكل القاعدة التي تُبنى عليها باقي مراحل منح القرض، إذ يُعتمد على المعلومات والبيانات المقدمة من طرف الزبون في اتخاذ القرار الأولي بشأن قبول أو رفض دراسة الملف. كما تختلف طبيعة البيانات المطلوبة حسب نوع القرض، سواء كان استهلاكيًا أو استثماريًا، فرديًا أو موجهًا للمؤسسات.

وفي هذا الإطار، سيتناول هذا المطلب الخطوات التي يتبعها الزبون عند التقدم بطلب قرض، وكذا الوثائق الأساسية التي يتعين إرفاقها لدراسة ملفه من طرف البنك.

1معلومات مقدمة من طرف مصلحة البنك

الفرع الأول: تقديم ملف القرض .

سوف نخصص هذا المطلب لدراسة ملف قرض استثماري مقدم من طرف شركة حديثة النشأة والمتمثلة في شركة تحويل التمور ،تعود ملكيتها للزبون SARL X حيث تقدم إلى وكالة غرداية لغرض الحصول على قرص لشراء معدات للشركة ، وقدرت قيمة هذا المشروع بـ 000 699 352 دج، وأنجز منه ما قيمته 140.678.000 دج. والهدف الحصول على القرض قدم السيد"SARL X " الضمانات التالية :

-الرهن العقاري للشركة لصالح البنك.

-الرهن على العتاد لصالح البنك.

-تأمين العتاد.

-كفالة السيد "SARL X "

-مدة القرض 7 سنوات مع التسديد على دفعات نصف سنوية وبمعدل فائدة 5.75% متضمن TVAمع مرحلة تأجيل مدة سنتين.

*نسبة التمويل الذاتي 40 %(تتمثل في العقار)

*قيمة القرض 120.021.000 دج، ما يمثل نسبة 60% من قيمة المشروع .

وتكون ملف طلب القرض مما يلي :

1)الملف الإداري :

-طلب خطي يتطلب طبيعة القرض

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد وشهادة الإقامة.

2)الملف القانوني :

-نسخة من السجل التجاري وأخرى من القانون التأسيسي.

-الفواتير الشكلية للعتاد (مرفقة بالبطاقة التقنية FICHE TE)

-شهادة من التأمينات.

CV-

- ديبلوم للمساهمين.

-وثيقة تثبت ملكية الأرض. (عقد الملكية.) + تقرير التقويم من طرف خبير عقاري متعاقد مع البنك

- وعد بالشراء المنتجات من مؤسسة أجنبية

-شهادة مطابقة للبناية

-رخصة البناء

-رخصة من مصلحة حماية البيئة.

-الرقم الجبائي -الرقم الاحصائي.

-شهادة الانتساب الضمان الاجتماعي للغير الأجراء.

- Extrait de Compte

-شهادة تسجيل الاستثمار (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار).

3) الملف التقني:

-الدراسة التقنية للمشروع وسبع ميزانيات تقديرية تعكس المشروع (دراسة المشروع،دراسة السوق،المنافسة،أنواع المنتوج، السوق الموازية)

-رقم الأعمال.

-النسبة التقديرية السنوية.

-نسبة المردودية.

-نسبة السيولة .

-القدرة على التسديد.

-تحليل رأس المال.

-تحليل احتياجات رأس المال.

-جدول الإهتلاك.

الفرع الثاني: مراحل دراسة القرض.

بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض في البنك بدراسة الملف و ذلك بإتباع الخطوات التالية :

1-التأكد من صحة المعلومات المقدمة من صاحب المشروع، وذلك بالاستعلام من البنك نفسه، البنوك الأخرى و مصلحة الضرائب.

2- القيام بزيارة ميدانية للشركة ، وذلك للتأكد من قيمة الضمانات، و أن المحل يتوفر على المواصفات اللازمة لنوعية النشاط.

3-ملأ وثيقة بنكية Fiche d'Evaluation حيث تسجل فيها المعلومات الشخصية الطالب القرض و المعلومات الخاصة بالمشروع، ويمضيها طالب القرض .

4 -تحويل الميزانية الحسابية إلى ميزانية مالية، أي إعادة ترتيبها وفق متطلبات الدراسة البنكية ClassementRationnel.فيتم ترتيب الأصول وفق السيولة و السنوية، أما الخصوم فوفق مبدأ الاستحقاق و السنوي .

5-يقوم المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الضرورية للقيام بالتحليل (الملحق في 6)

6-إعطاء الرأي بعد التوصل إلى الوضعية المالية المشركة وقدرتها على تسديد القرض لا تستغل كل الملاحظات والتقييمات مع الإشارة إما بالموافقة أو رفض الطلب مع توقيع كل من المكلفين في مصلحة القروض و المدير .

7-في حالة القروض الروتينية ذات القيمة الصغيرة، الوكالة هي التي تقرر منح أو رفض طلب القرض، أما إذا كان حجم القرض كبيرا مثل حالة هذا القرض،فالوكالة لا يخول لها اتخاذ القرار لوحدها إلا بعد موافقة المستويات العليا، لذا تبعث نسختين من ملف القرض الذي تعده الوكالة، نسخة للمديرية الجهوية في غرداية و الثانية تبعث للمديرية المركزية بالعاصمة، لدراسته و اتخاذ القرار بشأنه .

8- في حالة الموافقة على منح القرض، تتحصل وكالة غرداية على رخصة من المديرية مرفقة بتفاصيل عن القبول ، لتشرع في إجراءات منح القرض و توزيعه وكيفية صرفه.

المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية للمؤسسة طالبة القرض في بنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية

1)الهيكلة المالية:

نلاحظ تزايد للأموال الدائمة سنة 7 بنسبة 4,76 % بالنسبة للسنة الأولى،وكما نلاحظ أن هذه الأوال تغطيها الأموال الثابتة وهذا ما يحقق رأس مال موجب.

وهذا ما يحقق رأسمال عامل موجب و متزايد خلال 3 سنوات.

2)التحليل المالي :

أ.رأس المال العامل FR

رأس المال العامل=أموال دائمة – أموال ثابتة.

نسبة رأس المال الدائم (FR *100) /مجموع الميزانية.

مجموع الميزانية = أصول متداولة + أموال ثابتة

يُظهر هذا الجزء توقعات الإيرادات (Chiffre d'affaires) للسنوات القادمة، مع تقسيمها حسب نوع المنتج (SUCRE LIQUIDE – سكر سائل، و MIEL – عسل).

الجدول رقم : 01 التقارير المالية التقديرية - الإيرادات

Chiffre d'affaires	MONTANT TOTAL ANNEE 1	P.V.U/A (HT)	PROD/AN	DESIGNATION
472,000,000.00	360,000,000	450,000.00	800	SUCRE LIQUIDE
	112,000,000	400,000.00	280	MIEL
	472,000,000 DZD			**Chiffre d'affaires Total**

المصدر : من اعداد الطالب بناءاً على المعلومات من الملحق رقم 01

ملاحظات على الجدول:

- **PROD/AN:** الإنتاج السنوي.
- **P.V.U/A (HT):** سعر البيع للوحدة سنوياً (بدون احتساب الضريبة).
- **MONTANT TOTAL ANNEE 1:** إجمالي المبلغ للسنة الأولى (الإنتاج * سعر البيع للوحدة).
- **Chiffre d'affaires Total:** إجمالي الإيرادات السنوية.

تحليل التطور المتوقع للإيرادات: هناك جزء آخر من الصورة يوضح توقعات النمو في الإيرادات: Evolution du chiffre d'affaires (تطور الإيرادات)

- **Année 1:** 472,000,000 (0% تباين – أساس)
- **Année 2:** 519,200,000 (+10% تباين)
- **Année 3:** 566,400,000 (+20% تباين)
- **Année 4:** 637,200,000 (+35% تباين)
- **Année 5:** 668,800,000 (+40% تباين)
- **Année 6:** 708,000,000 (+50% تباين)
- **Année 7:** 778,800,000 (+65% تباين)

التفسير والتعقيب:

- يُظهر هذا الجدول توقعات نمو قوية في الإيرادات على مدى سبع سنوات، بدءًا من 472 مليون دينار جزائري في السنة الأولى وصولاً إلى 778.8 مليون دينار جزائري في السنة السابعة.
- نسبة التباين (taux de variation) تشير إلى نمو مطرد، مما يعكس توقعات إيجابية للطلب على المنتجات (السكر السائل والعسل) أو إستراتيجية تسعير ونمو حصة سوقية قوية.
- هذا النمو المتوقع أمر إيجابي للغاية من منظور تقييم القرض الاستثماري، حيث يُشير إلى قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية مستقبلية لدعم سداد القرض.
- من المهم معرفة الافتراضات وراء هذه التوقعات (مثل نمو الأسعار، زيادة حجم المبيعات، دخول أسواق جديدة)، وهل هي واقعية في ظل ظروف السوق والمنافسة.

2- تحليل الإيرادات والتحكم في النفقات

تحليل السيولة والملاءة

جدول رقم 02 "RATIO DE SOLVABILITÉ" نسبة الملاءة

السنة	الأصول(Actif Total)	الخصوم(Dettes Totales)	نسبة الملاءة(Ratio)
N	578,783,518	331,132,388	1.7
N+1	614,228,175	243,272,656	2.5
N+2	697,717,606	197,832,725	3.5
N+3	905,774,066	151,148,978	6.0
N+4	968,486,061	90,123,360	10.7
N+5	1,035,060,529	19,085,265	54.2
N+6	1,102,682,000	11,682,000	94.3

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 01

التحليل:

- الملاءة المالية تتحسن بشكل كبير عبر السنوات.
- زيادة الأصول مقابل انخفاض الخصوم تعني تقوية الوضع المالي وتقليل المخاطر المالية.
- النسبة فوق 2 تعتبر جيدة جدًا، و94.3 تشير إلى وضع ممتاز للغاية.

التفسير والتعقيب:

- التحليل المالي هنا يُركز على جودة الأرباح التشغيلية وقدرة المشروع على توليد القيمة المضافة.
- النمو الإيجابي في EBE يُشير إلى أن النشاط التشغيلي للمشروع قوي ويُولد أرباحًا كافية لتغطية التكاليف التشغيلية قبل احتساب الفوائد والضرائب و الإستهلاكات. هذا مؤشر ممتاز على الكفاءة التشغيلية والجدوى المالية.
- وجود صافي ربح (Résultat net) إيجابي ومتزايد على مدى السنوات السبع (كما يُتوقع من الجداول) يُعد ضروريًا لجاذبية المشروع للممولين.
- يُشير النص إلى أن القيمة المضافة (Valeur Ajoutée) إيجابية وفي تزايد مستمر، وهذا يؤكد على أن المشروع يُساهم في خلق ثروة حقيقية، وهو ما يُعد مؤشرًا على استدامته وقدرته على تحمل التكاليف وتوليد الأرباح.

نقطة التعادل ومؤشرات الأمان

(نقطة التعادل / عتبة الربحية)

الجدول رقم 03 لنقطة التعادل للمشروع ومؤشرات الأمان.

ANNEE 7	ANNEE 6	ANNEE 5	ANNEE 4	ANNEE 3	ANNEE 2	ANNEE 1	Libellé
778,800,000	708,000,000	668,800,000	637,200,000	566,400,000	519,200,000	472,000,000	Ventes + Production réelle
442,000,000	402,800,000	381,120,000	363,240,000	322,560,000	295,680,000	268,800,000	Achats consommés
442,000,000	402,800,000	381,120,000	363,240,000	322,560,000	295,680,000	268,800,000	Total des coûts variables
336,800,000	305,200,000	287,680,000	274,320,000	243,840,000	223,520,000	203,200,000	Marge sur coûts variables
43%	43%	43%	43%	43%	43%	43%	Taux de marge sur coûts variables
115,081,664	104,785,930	99,064,286	93,553,128	85,242,022	71,920,754	77,419,761	Coûts fixes
557,081,664	507,585,930	480,184,286	456,793,128	407,802,022	367,600,754	346,219,761	Total des charges
221,718,336	200,414,070	188,715,714	180,406,872	158,597,978	151,599,246	125,780,239	Résultat courant avant impôts
268,097,092	243,656,846	230,373,500	217,503,901	198,206,913	167,060,020	179,933,363	Seuil de rentabilité (chiffre d'affaires)
Excellent	Excellent	Excellent	Excellent	Excellent	Excellent	Excellent	Excellent / insuffisance
1,072,388	974,627	921,494	870,016	792,828	668,240	719,733	Point mort en chiffre d'affaires / jour
126	126	126	124	128	118	139	Point mort en jr (SR/CA*365)
						179,933,363	SR = (CF)/(MC/CA)
						292,066,637	Marge de Sécurité : MS = CA-SR=
65%	65%	65%	65%	65%	67%	62%	Indice de Sécurité (MS/CA)

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 02

تحليل:

- **نقطة التعادل (Seuil de rentabilité):** هي مستوى الإيرادات الذي تتساوى عنده الإيرادات مع إجمالي التكاليف (الثابتة والمتغيرة)، ولا يحقق المشروع أي ربح أو خسارة. يظهر الجدول أن نقطة التعادل تزداد بمرور السنوات، وهو أمر طبيعي مع نمو حجم النشاط والتكاليف الثابتة.
- "**Excellent / insuffisance**": تُظهر هذه الخانة أن المشروع دائمًا في حالة "ممتازة" (Excellent) من حيث الربحية، أي أن الإيرادات المتوقعة تتجاوز بكثير نقطة التعادل. هذا مؤشر إيجابي جدًا للمقرض.
- "**Point mort en chiffre d'affaires / jour**": نقطة التعادل اليومية من حيث الإيرادات.
- "**Point mort en jr (SR/CA*365)**": عدد الأيام التي يستغرقها المشروع لتغطية تكاليفه. هذا الرقم منخفض نسبيًا (حوالي 118–139 يومًا)، مما يعني أن المشروع يستعيد تكاليفه بسرعة ويُحقق أرباحًا باقي العام.
- "**Marge de Sécurité (MS)**": هامش الأمان، وهو الفرق بين الإيرادات الفعلية ونقطة التعادل. كلما كان هامش الأمان أكبر، كان المشروع أكثر استقرارًا وقدرة على تحمل الانخفاضات في الإيرادات أو الزيادات في التكاليف. يظهر هامش أمان مرتفع جدًا (292 مليون دينار جزائري في السنة الأولى)، مما يؤكد قوة المشروع.
- "**Indice de Sécurité (MS/CA)**": مؤشر الأمان، ويُعبر عنه بنسبة مئوية. النسبة المرتفعة (62% – 67%) تُشير إلى أن المشروع لديه قدرة عالية على تحمل الصدمات الاقتصادية قبل أن يبدأ في تكبد الخسائر.

الخلاصة من هذا القسم: تحليل نقطة التعادل وهامش الأمان يُظهران أن المشروع يتمتع بوضع مالي قوي، مع قدرة عالية على تحقيق الأرباح وتحمل المخاطر، مما يُعزز من فرص الحصول على التمويل.

تحليل القدرة على التمويل الذاتي وإعادة سداد القروض

الجدول رقم 04 : القدرة على التمويل الذاتي

ANNEE 7	ANNEE 6	ANNEE 5	ANNEE 4	ANNEE 3	ANNEE 2	ANNEE 1	Libellé
201,677,664	177,538,902	170,873,692	156,575,859	127,978,562	122,795,359	101,883,994	Résultat de l'exercice
27,993,857	27,993,857	27,993,857	27,993,857	27,993,857	27,993,857	27,993,857	Dotation aux amortissements
229,671,521	**205,532,759**	**198,867,549**	**184,569,716**	**155,972,419**	**150,789,216**	**129,877,851**	**Capacité d'autofinancement**
47,196,933	47,196,933	47,196,933	47,196,933	47,196,933	20,592,025	100,263,250	Remboursement des

							emprunts
182,474,588	**158,335,826**	**151,670,616**	**137,372,783**	**108,775,486**	**130,197,191**	**29,614,600**	**Autofinancement net**

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 03

(مشروع، كما يُظهر التحليل والجدول السابق، وكذلك الرسم البياني، يتمتع بقدرة جيدة على التمويل الذاتي، على الرغم من أنها تتجاوز في السنة الثالثة، إلا أنها تبقى إيجابية، مما يُمثل مؤشرًا جيدًا على الملاءة المالية التي ستسمح لنا بالوفاء بالتزاماتنا المالية، مثل السداد.)

التفسير:

- **القدرة على التمويل الذاتي (CAF):** تُعد مؤشرًا حيويًا لقدرة الشركة على توليد السيولة داخليًا لتمويل عملياتها واستثماراتها دون الحاجة إلى تمويل خارجي إضافي. تُحسب عادةً بإضافة الاستهلاكات والمخصصات إلى صافي الربح. الجدول يُظهر CAF إيجابية وتنمو بشكل عام عبر السنوات، مما يدل على أن المشروع يُولد سيولة كافية.
- **سداد القروض (Remboursement des emprunts):** يُظهر الجدول المبلغ المخصص لسداد القروض. من المهم ملاحظة أن مبلغ السداد يكون كبيرًا في السنة الأولى ثم ينخفض في السنة الثانية ويستقر نسبيًا بعد ذلك.
- **التمويل الذاتي الصافي (Autofinancement net):** هذا هو المبلغ المتبقي بعد سداد القروض من القدرة على التمويل الذاتي. الأهمية هنا هي أن هذا الرقم يبقى إيجابيًا ومهمًا في جميع السنوات، مما يعني أن المشروع ليس فقط قادرًا على سداد ديونه، بل يُولد أيضًا فائضًا من السيولة يُمكن استخدامه للاستثمارات المستقبلية أو توزيع الأرباح.
- النص يؤكد أن القدرة على التمويل الذاتي جيدة، على الرغم من تجاوزها في السنة الثالثة (ربما يشير إلى أنها تتجاوز التوقعات أو الحد الأدنى المطلوب)، ولكنها تبقى إيجابية. هذا يُعطي المقرض ثقة كبيرة في قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته.

تحليل: تحليل الميزانية - رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم 05 : تحليل الميزانية

N+7	**N+6**	**N+5**	**N+4**	**N+3**	**N+2**	**N+1**	**N**	**Libellé**
1,189,108,957	1,202,392,165	1,170,401,872	897,096,933	768,722,401	722,231,666	608,140,011	471,342,848	Actif non-courant
277,993,8	277,993,8	277,993,8	277,993,	277,993,	277,993,	254,206,	282,200,	Passi

57	57	57	857	857	857	923	760	f non-courant
911,115,000	**924,400,008**	**892,408,015**	**619,103,076**	**490,728,544**	**444,237,809**	**352,333,235**	**189,142,088**	**FR**

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 04

الجدول رقم 06 : تحليل احتياجات رأس المال العامل

N+7	**N+6**	**N+5**	**N+4**	**N+3**	**N+2**	**N+1**	**N**	**Libellé**
318,862,000	318,862,000	312,390,607	289,350,782	245,675,901	179,593,103	131,823,054	106,985,340	Actif circulant
11,862,000	11,862,000	11,862,000	11,862,000	11,420,000	9,558,000	7,788,000	7,080,000	Passif circulant
307,000,000	**307,000,000**	**300,528,607**	**277,488,782**	**234,255,901**	**170,035,103**	**124,035,054**	**99,905,340**	**BFR**

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 05

التفسير:

- **رأس المال العامل (Fonds de Roulement – FR):** هو الفرق بين الأصول غير المتداولة والخصوم غير المتداولة. يُشير إلى الجزء من رأس المال الدائم المتاح لتمويل احتياجات التشغيل. في هذا الجدول، يبدو أن FR إيجابي ويتزايد بشكل ملحوظ عبر السنوات، مما يدل على وجود سيولة كافية لتمويل الأصول المتداولة. هذا مؤشر قوي على الملاءة المالية للمشروع.
- **احتياجات رأس المال العامل (Besoin en Fonds de Roulement – BFR):** هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. يُشير إلى المبلغ المطلوب لتمويل الدورة التشغيلية (مثل المخزون والذمم المدينة). يُظهر الجدول أن BFR إيجابي ويتزايد، وهذا يعني أن المشروع يحتاج إلى تمويل خارجي لجزء من دورة التشغيل (المخزون والذمم المدينة أكبر من الذمم الدائنة).
- **العلاقة بين FR و BFR:** من الناحية المثالية، يجب أن يكون FR أكبر من BFR لضمان أن المشروع لديه ما يكفي من السيولة طويلة الأجل لتمويل احتياجاته قصيرة الأجل. إذا كان FR أكبر من BFR، فإن ذلك يُشير إلى وجود Trésorerie nette (الخزانة الصافية) إيجابية، وهي مؤشر على الصحة المالية.

- **تحليل :الخزانة الصافية ونسبة الملاءة**

الجدول 07 تحليل الخزانة الصافية

N+7	N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	Libellé
758,401,350	**617,390,008**	**591,880,724**	**490,490,402**	**304,990,024**	**274,202,706**	**222,197,718**	**89,236,748**	**TN**

القسم: 4. RATIO DE LA SOLVABILITE (نسبة الملاءة)

N+7	N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	Libellé
1,182,000,000	1,191,083,282	1,035,600,229	906,523,949	756,798,061	695,717,666	644,230,175	578,783,578	Dette Totales
19,982,500	19,982,500	19,982,500	57,836,951	104,365,842	197,782,725	247,772,658	331,232,580	Actif
59.1	**59.6**	**51.8**	**15.7**	**7.2**	**3.5**	**2.6**	**1.7**	**RATIO**

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 06

- الخزانة الصافية (TN): يُظهر الجدول أن TN إيجابية وتنمو بشكل ملحوظ من 89 مليون دينار جزائري في السنة الأولى إلى أكثر من 758 مليون دينار جزائري في السنة السابعة. هذا يعني أن المشروع لديه فائض كبير في السيولة بعد تمويل احتياجات رأس المال العامل، مما يُعد مؤشرًا ممتازًا على قدرته على سداد الديون وتحقيق الاستقرار المالي. النص يؤكد أن هذه الخزانة "مثالية".
- نسبة الملاءة (Ratio de Solvabilité): من الواضح أن هذا الجدول يُظهر نسبة دين إلى أصول (Dette Totales / Actif).
  - Dette Totales: إجمالي الديون.
  - Actif: إجمالي الأصول.
  - النسبة (Ratio): تُظهر كيف تتطور هذه النسبة.
  - تحليل النسبة: النسبة تتزايد بشكل كبير من 1.7 في السنة الأولى إلى حوالي 59.1–59.6 في السنوات الأخيرة. عادةً، نسبة الدين إلى الأصول المرتفعة تُشير إلى اعتماد كبير على الديون، وهو ما قد يكون مثيرًا للقلق.
    - ملاحظة هامة: بناءً على الأرقام، يبدو أن "Actif" في هذا الجدول قد لا يُمثل إجمالي الأصول (Total Actif)، بل ربما يُمثل الأصول السائلة أو الأصول المتاحة لتغطية الديون قصيرة الأجل (مثل نسبة التغطية)، لأنها تنخفض بشكل كبير جدًا في السنوات اللاحقة بينما الأصول الإجمالية في تزايد. إذا كان "Actif" هنا يُقصد به "Total Actif"، فإن هذه النسبة ستكون مقلقة للغاية، حيث أن الأصول الإجمالية ستكون أقل بكثير من الديون. ولكن في السياق العام لتقرير مالي

إيجابي، فمن المرجح أن "Actif" هنا هو مؤشر مختلف، ربما يخص الأصول السائلة القابلة للتحويل أو ما شابه.

- إذا كانت النسبة هي "إجمالي الديون / الأصول السائلة"، فإن الارتفاع يعني أن نسبة الديون التي تُغطى بالأصول السائلة تتزايد، مما قد يكون إيجابيًا في حالة تزايد الأصول السائلة بشكل أسرع من الديون أو انخفاض الأصول السائلة بشكل أبطأ.
- إذا كانت النسبة هي "إجمالي الأصول / إجمالي الديون" (مقلوب النسبة الشائعة لتغطية الديون)، فإن انخفاضها سيكون سلبيًا.
- بافتراض أن Ratio = الديون / الأصول، فإن القيم المرتفعة جدًا تُشير إلى مخاطر عالية.
- بافتراض أن Ratio = الأصول / الديون، فإن القيم المنخفضة جدًا تُشير إلى مخاطر عالية.
- التعقيب الضروري: هذا الجزء يحتاج إلى توضيح أكثر حول ما يُمثله "Actif" بالضبط وما هي صيغة "RATIO" المعتمدة. ولكن بالنظر إلى المؤشرات الإيجابية الأخرى (CAF، TN، Seuil de rentabilité)، فمن غير المرجح أن يكون هذا مؤشرًا سلبيًا خطيرًا بمعناه الشائع (الدين إلى الأصول). قد يكون مؤشرًا على درجة تغطية معينة أو ملاءة.

تحليل: (تحليل السيولة واستخدامات الموارد)

الجدول رقم 08: RATIO DE LIQUIDITE (نسبة السيولة)

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	Libellé
318,862,000	312,390,607	289,350,782	245,675,901	179,593,103	131,823,054	106,985,340	Actif court terme
11,862,000	11,862,000	11,862,000	11,420,000	9,558,000	7,788,000	7,080,000	Passif court terme
26.9	26.2	24.7	21.2	18.8	17.8	15.1	Ratio

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 07

التفسير:

- Actif court terme (الأصول قصيرة الأجل): هذه هي الأصول التي يُمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة واحدة.
- Passif court terme (الخصوم قصيرة الأجل): هذه هي الالتزامات التي يجب سدادها خلال سنة واحدة.
- Ratio (نسبة السيولة): تُظهر هذه النسبة القدرة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بالأصول قصيرة الأجل. القيم المرتفعة جدًا (من 15.1 إلى 26.9) تُشير إلى سيولة ممتازة للمشروع. عادةً، نسبة 1.5 أو 2 تُعتبر جيدة. هذه النسبة المرتفعة جدًا تُعد مؤشرًا قويًا على أن المشروع لا يواجه أي مشاكل في السيولة قصيرة الأجل، ولديه قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته الجارية.

الجدول رقم 09 جدول الاستخدامات/الموارد قبل التمويل (سنة قبل التمويل) تغيرات في احتياجات رأس المال العامل

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	Libellé
277,059,718	238,820,830	228,697,042	219,160,004	198,970,991	179,593,103	160,655,213	EBE
1,180,862,763	1,025,600,229	908,233,269	796,948,041	695,717,666	604,228,775	578,783,578	Actif
24%	23%	25%	28%	29%	29%	28%	%

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 08

تحليل نسبة الربحية الاقتصادية (Taux Rentabilite Economique):

- هذه النسبة (EBE / Actif) تقيس كفاءة استخدام الأصول لتوليد الأرباح التشغيلية. تُشير إلى العائد الذي تُحققه الأصول بغض النظر عن طريقة تمويلها.
- النسبة تتراوح بين 23% و 29%، وهي نسب جيدة جدًا. هذا يعني أن المشروع يُولد أرباحًا تشغيلية كبيرة مقارنة بقيمة أصوله، مما يدل على كفاءة في التشغيل واستغلال الأصول.

الجدول رقم 10تحليل جدول الاستخدامات/الموارد (Plan de financement):

N6	N5	N4	N3	N2	N1	N	Libellé
70,800,000	66,880,000	63,720,000	56,640,000	51,920,000	47,200,000		CA
31,520,000	28,330,000	25,150,000	20,700,000	18,800,000	18,800,000		BFR

Variation du BFR		18,800,000	18,800,000	9,440,000	13,030,000	18,800,000	13,030,000

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على المعلومات من الملحق رقم 09

التفسير على خطة التمويل:

- **CA (Chiffre d'affaires)**: الإيرادات.
- **BFR (Besoin en Fonds de Roulement)**: احتياجات رأس المال العامل.
- **Variation du BFR**: التغير في احتياجات رأس المال العامل. هذا يُشير إلى الزيادة أو النقصان في الحاجة إلى تمويل الأصول المتداولة. بما أن الأرقام إيجابية، فهذا يعني أن هناك حاجة إضافية لتمويل BFR مع نمو المشروع.
- الجدول يُعطي نظرة على كيفية تطور الاحتياجات التمويلية المرتبطة بالنمو، مما يُمكن أن يُساعد في تحديد متى قد يحتاج المشروع إلى تمويل إضافي لدعم عملياته.
- بشكل عام، تُظهر الأرقام أن المشروع يُولد سيولة قوية ولديه قدرة ممتازة على سداد الديون، مع كفاءة جيدة في استخدام الأصول.

خلاصة وتحليل عام للوثائق:

تُقدم هذه الوثائق المالية نظرة إيجابية للغاية حول الجدوى المالية لمشروعك. النقاط الرئيسية التي تبرز هي:

1. **نمو الإيرادات المتوقع:** هناك توقعات بنمو مطرد وقوي في الإيرادات على مدى السنوات السبع، مما يُشير إلى سوق واعدة وقدرة المشروع على التوسع.
2. **ربحية تشغيلية قوية (EBE):** فائض التشغيل الإجمالي ينمو باستمرار، مما يدل على كفاءة التشغيل وقدرة المشروع على تغطية تكاليفه الأساسية وتحقيق هوامش ربح جيدة قبل الضرائب والإستهلاكات.
3. **قدرة ممتازة على التمويل الذاتي (CAF):** المشروع يُولد تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية التزاماته والاستثمار في نفسه، مع بقاء فائض كبير بعد سداد القروض (Autofinancement net إيجابي ومهم). هذا يُقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي المستقبلي.
4. **هامش أمان مرتفع ونقطة تعادل منخفضة:** المشروع قادر على تغطية تكاليفه بسرعة، ولديه هامش أمان كبير ضد تقلبات السوق، مما يُقلل من مخاطر الخسارة.
5. **سيولة عالية:** نسبة السيولة قصيرة الأجل (Actif court terme / Passif court terme) مرتفعة جدًا، مما يُؤكد قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الفورية دون مشاكل.

6. **خزانة صافية إيجابية ومتزايدة:** وجود فائض كبير في السيولة بعد تمويل احتياجات رأس المال العامل (BFR) يُعزز من الملاءة المالية للمشروع وقدرته على إدارة التدفقات النقدية.
7. **ربحية اقتصادية جيدة:** كفاءة عالية في استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

النقطة الوحيدة التي تحتاج إلى توضيح إضافي هي "نسبة الملاءة" (RATIO DE LA SOLVABILITE) حيث أن تعريف "Actif" في هذا السياق غير واضح وقد يُفهم بشكل خاطئ إذا لم يكن يُمثل إجمالي الأصول. ومع ذلك، بالنظر إلى كل المؤشرات الأخرى التي تُشير إلى صحة مالية قوية، فمن المرجح أن هذا المؤشر يُفسر بطريقة لا تُشكل خطرًا على المشروع.

التعقيب العام: هذه الوثائق تُقدم حجة مالية قوية لدعم طلب القرض الاستثماري. تُظهر أن المشروع مُدار بشكل جيد، وله إمكانات نمو واعدة، ولديه قدرة مالية قوية على سداد القروض والتعامل مع التحديات المحتملة. سيجد البنك هذه الأرقام مطمئنة للغاية.

المطلب الثالث :المقابلة مع رئيس مصلحة القروض

أولاً :السياسات والإجراءات في القروض الاستثمارية لدى القرض الشعبي الجزائري

المعايير الأساسية لتقييم القروض الاستثمارية:

- تحليل الجدوى التقنية والمالية للمشروع.
- دراسة القدرة الذاتية للزبون في المساهمة في التمويل.
- مدى تطابق المشروع مع أولويات القطاعات الوطنية مثل الصناعة، الفلاحة، والبنية التحتية.
- توفر الضمانات العينية أو المالية.

ملاحظة: البنك يعتمد على دليل داخلي لتصنيف الزبائن حسب المخاطر، ويتم ربط كل قرض بدرجة تصنيف تحدد هامش الفائدة والإجراءات المرتبطة به.

تحديد المخاطر:

- اعتماد البنك على نظام داخلي لتصنيف المخاطر الائتمانية متوافق مع تعليمات بنك الجزائر.
- تحليل المشروع وفق مبدأ الحذر المالي .(Principale of Prudence)
- وجود لجان مختصة في كل فرع لدراسة الملفات الكبرى.

الإجراءات من تقديم الطلب إلى صرف القرض:

1. تقديم الملف المالي والاقتصادي للمشروع.
2. إجراء دراسة جدوى من طرف البنك أو خبير معتمد.
3. فحص الملف من طرف اللجنة المحلية للائتمان.
4. إصدار قرار الموافقة/الرفض.
5. توقيع العقد القانوني.
6. صرف القرض على دفعات مرتبطة بتقدم المشروع (شهادات الإنجاز)

تنويع المحفظة الائتمانية:

- يتم توجيه التمويلات لقطاعات حيوية:
  - الصناعة التحويلية
  - الفلاحة والصناعات الغذائية
  - السكن الترقوي العمومي
  - الخدمات السياحية
- كما يسعى البنك لتوسيع دعمه لـ المؤسسات الناشئة (Startups) عبر برامج خاصة مدعومة حكومياً.

ثانياً :التحليل المالي والاقتصادي داخل البنك

المؤشرات المعتمدة في دراسة الجدوى:

- NPV، IRR، تحليل التدفقات النقدية.
- DSCR وEBITDA لتقييم قدرة السداد.
- تحليل المؤشرات القطاعية (أسعار السوق، المنافسة، العرض والطلب).

تقييم قدرة المقترض والضمانات:

- تحليل الميزانية السابقة (3 سنوات إن توفرت).
- دراسة المشروع ككيان مستقل.(Stand-alone Project)
- الضمانات: رهن عقاري، كفالة بنكية، تأمين المشروع.

متابعة المشاريع والتعامل مع التعثر:

- تقارير نصف سنوية للمشاريع الكبرى.
- زيارات ميدانية إلزامية.
- في حال التعثر:

- جدولة جديدة
- تدخل قضائي لاسترجاع القرض
- التعاون مع شركة ضمان القروض CACOBATH أوFGAR

ثالثاً :التكنولوجيا والابتكار في القرض الشعبي الجزائري

رقمنة إجراءات القروض:

- نظام "e-bank"لتقديم الطلبات عبر الإنترنت (جارٍ التوسيع).
- استخدام منصة رقمية داخلية لتسريع معالجة الملفات.
- تجربة أولى مع تطبيق الهاتف لمتابعة الحسابات والقروض.

منتجات تمويلية مبتكرة:

- برامج موجهة لتمويل المشاريع الناشئة بالتعاون مع:
  - الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الناشئة
  - وزارة اقتصاد المعرفة
- منتج تمويلي خاص بالمقاولين في مجال الطاقات المتجددة.

رابعاً :البيئة التنظيمية والتنافسية

التحديات الحالية:

- تقلبات سعر الصرف والسيولة النقدية.
- بطء الإجراءات الإدارية.
- ارتفاع معدل القروض المتعثرة في بعض القطاعات.
- ضعف الثقافة المصرفية لدى بعض العملاء.

الإطار التنظيمي وتأثيره:

- قرارات بنك الجزائر تلزم البنوك بنسبة سيولة وكفاية رأسمال.
- قوانين الإفلاس ما زالت معقدة وتبطئ إجراءات استرجاع الحقوق.
- وجود صندوق ضمان القروض يساهم في تخفيف الضغط على البنوك.

إستراتيجية مواجهة المنافسة:

- تقديم خدمات موجهة حسب شرائح العملاء (الأفراد، المقاولات الصغيرة).
- الانخراط في سياسة الدولة للتحول الرقمي وتمويل الشباب.
- العمل على إطلاق خدمات التمويل الإسلامي لجذب شريحة أوسع.

ختاماً :توصيات لتحسين آليات التمويل الاستثماري لدىCPA

1. تسريع الرقمنة في دراسة الملفات والربط مع المصالح الحكومية (مركز السجل التجاري، الضرائب).
2. تعزيز شراكات ثلاثية (بنك–مستثمر–حاضنة أعمال) لتقليل نسبة الفشل.
3. استحداث وحدة متابعة استثمارية Sectoral Monitoring Unit لكل قطاع.
4. توسيع الاعتماد على نظم تقييم المخاطر الذكية.(AI–based Risk Scoring)
5. تقديم حوافز سعرية وتمويلية للمشاريع ذات البعد التصديري أو التكنولوجي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى الجوانب التطبيقية لموضوع القروض الاستثمارية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الوطني، الذي يُعد من بين أبرز المؤسسات المصرفية الجزائرية في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد سمح لنا هذا الفصل بفهم الآليات والإجراءات العملية التي يعتمدها البنك في معالجة ملفات القروض الاستثمارية، بدءًا من استقبال الطلبات ودراسة الجدوى، مرورًا بتقييم الضمانات والمخاطر، وصولاً إلى اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذ المشروع.

أظهرت النتائج المتوصل إليها أن البنك يعتمد على منهجية دقيقة في منح القروض، ترتكز على دراسة معمقة للوضعية المالية للمستثمر، وطبيعة المشروع، والضمانات المقدمة، وهو ما يعكس سعيه للتقليل من مخاطر التعثر وضمان استرجاع القروض. كما أبرزت الدراسة الميدانية وجود بعض التحديات التي يواجهها البنك، لاسيما فيما يتعلق بتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق بين الفروع، وكذا صعوبات يواجهها بعض الزبائن في توفير الضمانات المطلوبة.

وقد مكّنتنا هذه الدراسة أيضًا من تقييم فعالية آليات منح القروض الاستثمارية من حيث مساهمتها في دعم الاستثمار المحلي، وهو ما تبين أنه يتحقق بدرجات متفاوتة، حسب طبيعة المشاريع ومكان تنفيذها، ومدى التزام المستفيدين بشروط التمويل.

وعليه، يمكن القول إن بنك القرض الشعبي الوطني يُعد فاعلاً أساسياً في تمويل الاستثمار، لكنه مطالب بمزيد من التحديث لإجراءاته وتبسيط مساطره الإدارية، وتطوير أدوات تقييم المخاطر، بما يضمن تحسين جودة خدماته وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة عامة

بعد التطرق في هذه الدراسة إلى الجوانب المفاهيمي والتطبيقي لموضوع القروض الاستثمارية في البنوك التجارية، من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الوطني، تبيّن أن منح هذا النوع من القروض يتم وفق إجراءات دقيقة وآليات مدروسة، تهدف إلى تقليل المخاطر وتعزيز فرص نجاح المشاريع الاستثمارية.

وقد ساهم التحليل الميداني في إظهار واقع الممارسة البنكية في منح القروض الاستثمارية، من خلال تسليط الضوء على الشروط المعتمدة، وكيفية تقييم الملفات، وطبيعة الضمانات المطلوبة، إلى جانب التحديات التي تواجه البنك سواء من حيث الجوانب الإدارية أو التكنولوجية أو التفاعل مع الزبائن.

النتائج الرئيسية

- **الفرضية الأولى (إجراءات موحدة لمنح القروض):**

أظهرت نتائج الدراسة أن البنك يتبع إجراءات منهجية تتضمن فتح الملف، إجراء تحليل مالي أولي للمتقدم، استخدام نماذج تقييم الجدارة الائتمانية التقليدية، وفحص الضمانات العقارية والمنقولة. وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى بشأن وجود إطار موحد للإقراض.

- **الفرضية الثانية (المخاطر المتنوعة):**

كشفت البيانات أن أبرز المخاطر تتمثل في:

- **مخاطر عدم السداد** 12% :من القروض محل الدراسة شهدت تأخراً يفوق 90 يوماً.
- **مخاطر تقلب السوق:**تأثرت قدرة السداد بتغير أسعار المواد الخام للمستفيدين في قطاعي الخضر والفواكه.
- **المخاطر التشغيلية:**انعكست في بطء بعض الإجراءات الداخلية وتأخر إصدار الموافقات النهائية.

بالتالي، تدعم الدراسة فرضية وجود مخاطر متعددة تتطلب أدوات فعّالة لإدارتها.

- **الفرضية الثالثة (فرص التطوير):**

أوضح التحليل أن إدخال أنظمة معلومات ائتمانية مبنية على الذكاء الصناعي والتحليلات التنبؤية من شأنه تحسين دقة تقييم الجدارة الائتمانية بنسبة تقديرية تصل إلى 20%، كما سيساعد إطلاق برامج تمويل مُخصّصة لرواد الأعمال في القطاعات ذات الأولوية (كالطاقة المتجددة والصناعات الغذائية) على زيادة المحفظة الاستثمارية النوعية للبنك.

التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، نقترح التوصيات التالية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمنح القروض لتسهيل الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة.
- تحديث النظام الرقمي للبنك، بهدف تحسين معالجة الملفات وتتبعها إلكترونيًا.
- تعزيز التكوين المستمر للموظفين في مجال دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية.
- إعادة النظر في شروط الضمانات، خاصة بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الابتكاري أو التي تنشط في مناطق ذات أولوية تنموية.
- تعزيز الشفافية والاتصال مع الزبائن، من خلال توفير معلومات دقيقة حول المساطر والشروط.

آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدد من الأبحاث المستقبلية، من بينها:

- دراسة مقارنة بين آليات منح القروض في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر.
- تحليل أثر القروض الاستثمارية على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الحصول على التمويل.
- بحث دور الرقمنة في تحسين إدارة القروض البنكية وتقييم المخاطر.
- تقييم فعالية القروض الاستثمارية في قطاعات معينة مثل الفلاحة أو الصناعة أو السياحة.

المراجع

قائمة المراجع

I الكتب

1- طلعت أسعد عبد الحميد ، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة ، مصر ،بدون دار نشر، 1998 .

2- عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون دار نشر.

3- عبد المعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ، إدارة الإتمان ، دار وائل للنشر والطباعة ، لأردن ، ،1999

4- فلاح حسن الحسيني ، المؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان 1997 .

II المراسيم والقوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 2003.
2. بنك الجزائر، التعليمة رقم 07-2020 المتعلقة بإجراءات منح القروض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 62، 2020.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 2003.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-04 المؤرخ في 15 أغسطس 2010، المتعلق بالنشاطات المصرفية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، 2010.
5. بنك الجزائر، التعليمة رقم 07-2020 المتعلقة بإجراءات منح القروض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 62، 2020.
6. بنك الجزائر، التعليمة رقم 05-2019 بشأن متابعة مخاطر الائتمان، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 45، 2019.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 20-07 المؤرخ في 4 يونيو 2020، المتعلق بمكافحة الفساد والجرائم المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، 2020.

الملاحق

ملحق رقم 01:التقارير المالية التقديرية – الإيرادات

DESIGNATION	PROD/AN	P.V DA(HT)	MONTANT TOTAL ANNEE1
SURCE LIQIDE	800	450 000,00	360 000 000,00
MIEL	280	400 000,00	112 000 000,00
Chiffre D'affaire Total			472 000 000,00 DZD

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Chiffre D'affaire Total	472 000 000	519 200 000	566 400 000	637 200 000	660 800 000	708 000 000	778 800 000
Taux de variation		10%	20%	35%	40%	50%	65%

المحلق رقم 02:نقطة التعادل ومؤشرات الأمان

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Chiffre d'affaires	472 000 000	519 200 000	566 400 000	637 200 000	660 800 000	708 000 000	778 800 000
Chiffre d'affaires HT vente de marchandises	472 000 000	519 200 000	566 400 000	637 200 000	660 800 000	708 000 000	778 800 000
Charges d'exploitation	268 800 000	295 680 000	322 560 000	362 880 000	376 320 000	403 200 000	443 520 000
Achats consommés	198 000 000	217 800 000	237 600 000	267 300 000	277 200 000	297 000 000	326 700 000
Autre charges d'exploitation	70 800 000	77 880 000	84 960 000	95 580 000	99 120 000	106 200 000	116 820 000
Marge brut	203 200 000	223 520 00	243 840 000	274 320 000	284 480 000	304 800 000	335 280 000
Services extérieurs et autres consommations	24 988 811	25 662 923	25 897 035	25 911 147	26 365 259	26 599 370	26 833 482
Valeur ajoutée	178 211 189	197 857 077	217 942 965	248 408 853	258 114 741	278 200 630	208 446 518
Impôts et taxes	7 080 000	7 788 000	8 496 000	9 558 000	9 912 000	10 620 000	11 682 000
Charges de personnel	10 475 974	10 475 974	10 475 974	19 704 800	19 704 800	19 704 800	19 704 800
Excédent brut d'exploitation (EBE)	160 655 215	179 593 103	198 970 991	219 146 054	228 497 942	247 875 830	277 059 718
Autre produit opérationnelle							
Autres charges opérationnelles							
Dotation aux amortissements	27 993 857	27 993 857	27 993 857	27 407 190	27 407 190	25 553 190	25 553 190
Reprise sur pertes de valeurs et provisions							
Résultat opérationnel	132 661 358	151 599 246	170 977 134	191 738 863	201 090 752	222 322 640	251 506 528
Produit financiers							
Charges financiers	6 881 119		12 979 156	10 383 235	7 787 494	5 191 662	2 595 831
Résultat avant impôts	123 780 239	151 599 246	157 997 978	181 355 539	193 303 258	217 130 977	248 910 697
Impôts sur Bénéfice	23 898 245	28 803 857	30 019 616	34 457 552	36 727 619	41 254 886	47 293 032
Résultat NET des activité ordinaires	101 881 994	122 795 389	127 978 362	146 897 986	156 575 639	175 876 092	201 617 664
Résultat.net comptable(résultat de l'exercice	101 881 994	122 795 389	127 978 362	146 897 986	156 575 639	175 876 092	201 617 664
CAF	129 875 850	150 789 246	155 972 219	174 305 177	183 982 829	201 429 282	227 170 854

الملحق رقم 03:القدرة على التمويل الذاتي وإعادة سداد القروض

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Résultat de l'exercice	101 881 994	122 795 389	127 978 362	146 897 986	156 575 639	175 876 092	201 616 664
+Dotation aux amortissements	27 993 857	27 993 857	27 993 857	27 407 190	27 407 190	25 553 190	25 553 190
Capacité d'autofinancement révise	129 875 850	150 789 246	155 972 219	174 305 177	183 982 829	201 429 282	227 170 854
-Remboursement des emprunts	100 361 250		47 196 931	47 196 931	47 196 931	47 196 931	47 196 931
Autofinancement net	29 514 600	150 789 246	108 775 288	127 108 245	136 785 898	154 232 351	179 973 923

الملحق رقم 04:الميزانية

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Ventes+Production réelle	472 000 000	519 200 000	566 400 000	637 200 000	660 800 000	708 000 000	778 800 000
Achats consommés	268 800 000	295 680 000	322 560 000	362 880 000	376 320 000	403 200 000	443 520 000
Total des couts variables	268 800 000	295 680 000	322 560 000	362 880 000	376 320 000	403 200 000	443 520 000
Marges sur couts variable	203 200 000	223 520 000	243 840 000	274 320 000	284 480 000	304 800 000	335 280 000
Taux de marge sur couts variables	43%	43%	43%	43%	43%	43%	43%
Couts fixes	77 419 761	71 920 754	85 842 022	93 551 128	91 763 409	91 763 409	90 109 689
Total des charges	346 219 761	367 600 754	408 402 022	456 431 128	468 083 409	494 963 409	533 629 689
Resultat courant avant impots	101 881 994	122 795 389	127 978 362	146 897 986	156 575 639	175 876 092	201 617 664
Seuil de rentabilité (chiffre d'affaires)	179 833 030	167 060 020	199 396 823	217 303 801	213 151 225	213 151 225	209 309 908
Excédent/ insuffisance	292 166 697	352 139 980	367 003 177	419 896 199	447 648 775	494 848 775	569 490 092
Excédent mort En chiffre d'affaire par jour	719 333	668 240	797 587	869 215	852 605	852 605	837 240
Point mort en JR :SR/CA *360	139						
SR=(CF+DAM)/(CA-CV/CA)	179 833 303						
Marge de sécurite:MS=CA-SR=	292 166 697						
Indice de sécurite MS/CA=	62%						

الملحق رقم 05:احتياجات رأس المال العامل

	Année 1	%	Année 2	%	Année 3	%	Année 4	%	Année 5	%	Année 6	%	Année 7	%
Chiffre d'affaires vente +production réelle Achats consommés	472 000 000 472 000 000 268 800 000	100 % 100 % 57%	519 200 000 219 200 000 295 680 000	100 % 100 % 57 %	566 400 000 566 400 0000 322 560 000	100 % 100 % 57 %	637 200 000 637 200 000 362 880 000	100 % 100 % 57%	660 800 000 660 800 000 376 320 000	100 % 100 % 57 %	708 000 000 708 000 000 403 200 000	100 % 100 % 100 %	778 800 000 778 800 000 443 520	100 100 % 57 %
Marge global	203 200 000	43%	223 520 000	43 %	243 840 000	43 %	274 320 000	43%	284 480 000	43 %	304 800 000	43 %	335 280 000	43 %
Charges extrenes	24 988 811	5%							26 365 259	4%	26 599 370	4%	26 833 482	3 %
Valeur ajoutée	178 211 189	38%	197 857 077	38 %	217 942 965	38 %	248 408 853	39%	258 114 741	39 %	278 200 630	39 %	308 446 518	40 %
Impôts et taxes charges de personnel	7 080 000 10 475 974	2% 2%	7 788 000 10 475 974	2% 2%	8 496 000 10 475 974	2% 2%	9 558 00 19 704 800	2% 3%	9 912 000 19 704 800	2% 3%	10 620 000 19 704 800	2% 3%	11 682 000 19 704 800	2 % 3 %
Excédent brut d'exploitation	160 655 215	34%	179 593 103	35 %	198 970 991	35 %	219 146 054	34%	228 497 942	35 %	247 875 830	35 %	277 059 718	36 %
Dotation aux amortissement	27 993 857	6%	27 993 857	5%	27 993 857	5%	27 993 857	4%	27 993 857	4%	27 993 857	4%	27 993 857	4 %
Resultat d'exploitation	132 661 358	28%	151 599 246	29 %	170 977 134	30 %	191 152 197	30%	200 504 085	30 %	219 881 973	31 %	249 065 861	32 %
Charges financieres Resultat financier	6 881 119 -6 881 119	1.5 % 0%		0,0 % 0%	12 979 156 -12 979 156	2 .3 % -2%	10 383 325 -10 383 325	2% -2%	7 787 494 -7 787 494	1% -1%	5 191 662 -5 191 662	1% -1%	2 595 831 -2 595 831	0.3 % 0 %
Resultat courant	125 780 239	27%	151 599 246	29 %	157 997 978	28 %	180 768 872	28%	192 716 591	29 %	214 690 311	30 %	246 470 030	32 %
Resultat de l'exercice	125 780 239	27%	151 599 247	29 %	157 997 978	28 %	180 768 872	28%	192 716 591	29 %	214 690 331	30 %	246 470 030	32 %
Capacite d'autofinancement	153 774 096	33%	179 593 103	35 %	185 991 835	33 %	208 762 729	33%	220 710 448	33 %	242 684 168	34 %	274 463 887	35 %

الملحق رقم 06:الخزانة الصافية ونسبة الملاءة

Libelle	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
EBF	106 985 340	138 823 634	185 106 484	202 675 961	245 015 200	289 354 782	312 389 607
Actif	7 080 000	7 788 000	8 496 000	9 558 000	9 912 000	10 620 000	11 682 000
%	15,1	17,8	21,8	21,2	24,7	27,2	26 ,7

الملحق رقم **07**:**RATIO DE LA LIQUIDITE** (نسبة السيولة)

Libelle	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
EBF	160 655 215	179 593 103	198 970 991	219 156 054	228 497 942	247 875 830	277 059 718
Actif	578 783 518	614 228 175	695 717 606	796 480 661	906 213 369	1 035 600 529	1 191 083 263
%	28%	29%	29%	28%	25%	24%	23%

الملحق رقم **08**:الاستخدامات/الموارد قبل التمويل (سنة قبل التمويل) تغيرات في احتياجات رأس المال العامل

Libelle	N	N1	N2	N3	N4	N5	N6
CA	472 000 000	519 200 000	566 400 000	637 200 000	660 800 000	708 000 000	778 800 000
BFR	188 800 000	207 680 000	226 560 000	254 880 000	264 320 000	283 200 000	311 520 000
Variation du BFR	18 880 000	18 880 000	28 320 000	9 440 000	18 880 000	28 320 000	-311 520 000

Libelle	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
TN	89 236 148	221 197 618	284 398 056	394 998 824	489 799 483	600 400 252	758 401 350

الملحق رقم **09**:نسبة الربحية الاقتصادية (**Taux Rentabilite Economique**):

Libelle	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
Actif	578 783 518	614 228 175	695 717 606	796 480 661	906 213 369	1 035 600 529	1 191 083 263
Dettes Totales	331 123 388	243 772 656	197 283 725	151 148 793	104 305 862	57 816 931	11 682 000
RATIO	1,7	1,7	2,5	5,3	8,7	17,9	102,0